







بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

رسالة في حجة الله

اوله الحمد لله في قوله رسال  
الله الله الذي خلق السماوات والارض وهو رب  
عالمات مقالات الاول في الحجة و  
الثاني في التفسير ودرسه والثالث في تواتر  
القرآن وعدمه يصح المصنف والدره فيه  
بالاجتهاد وينقل بعض كلامه كما ينقل بعض  
كلام المحقق القمي (انظر الدرر النيرة ج ۲  
ص ۲۷۴)

بازدید شد  
۱۳۸۲

۵۵۷۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: ~~رسالة في حجة الله~~ رسالة في حجة الله

مؤلف: ۵۲۰۰

موضوع: بازدید شد ۱۳۸۲

شماره ثبت کتاب: ۶۲۲۹۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

۵۴۰۰



بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

رسالة في حجة الله

اوله الحمد لله في قوله ونسال  
الله ربنا الهنا الحق المبین وهو ربنا  
على ثلاثة مقالات الاول في حجة الله  
والثاني في التبريف وعدمه والثالث في تواتر  
القرآن وعدمه يصنف المصنف والده فيه  
بالاجتهاد ويتقل بعض كلامه كما نقل بعض  
كلام المحقق القمي (الظاهر في الدرر) ج ۶ ص ۲۷۴

بازدید شد  
۱۳۸۲

۵۵۷۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: کتاب فی الحجیه

مؤلف: ۵۳۰۰

موضوع: بازدید شد شماره قفسه ۵۴۰۰

بازدید شد ۱۳۸۲

شماره ثبت کتاب: ۶۲۲۹۱

نقل - فهرست شده  
۵۴۰۰





بسم الله الرحمن الرحيم ونسبتين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف خلقه محمد وآله  
والنساء التي على أهدأ أهدأهم محمد بن الحسن الملقب بالجليل  
في الكتاب وهو لغة منافع المكتوب وفيه عرف المتنوعة فله  
على التوان وهو معروف أظهر من أنه يحتاج إلى التوضيح مع عدم خلوه  
مما ذكره من المناقشات والمهم للاصول هو التوضيح لا هو الية  
لها وصل في حجة وعدها  
الاول في حجة وعدها  
ان في في وقوع التوحيد فيه وعده ان في في توازن الموازين السبع  
اما الكلام في المقام الاول فينبغي في مقامه الاول في اثبات اصل حجة  
في مقابل الاخبار بين رضوان الله عليهم ان في في ان من انظر في الحاشية  
ان في في الدليل على جبرها اما الكلام في المقام الاول فنقول في المحمدية  
سائر سبعين في حجة نفاكها او طارها او خالف في ذلك الاخبار  
رضوان الله عليهم فانكروا حجة وهم في من محكم الاخبار بين من  
خصه بالنظر في دوغ النصوص والاولون منهم في مصلح له بنسب  
كلمة

كلمة وموجه له يكون المقصود من خطاباته افهام الية على الله عليه السلام  
ودون خبره وسندل عليه بالاجاز ان ينسب عن تنبيه النيران برز والديانة  
على اخضاص علمه بالية والائمة عليهم السلام والافراد منهم بن الآخرين  
ومجتمعه بالاباء والاجاز الائمة عن العمل بالنظر وكل ذلك على محكم  
والاظهر في المسئلة ما ذهب اليه المجتهدون ونجيب في ذلك يظهر صدرهم  
سند مات الاول في ان خطابات الكتاب بل كل خطاب الية في من حكم الية  
مخاطب بل كل كلام تكلم به عاقل بنفسه بالنظر الية ما يمكن ان يتقدم  
لغة الا ان في اربعة لانه اما ان لا يجمل غير معنى واحد ويجمل في ان في  
فاما ان يكون الاحتمال راجحا او مرجوحا او مساويا والاول ليس بالنفس الية  
بالفهم وان في بالاول والرابع بالاجمل من اذنب اليه الا ان في في معنى منه  
الاتم وتمام الكلام في محله وقد شاع بين الاصوليين نسبة الاولين محكم  
والاخرين نفاكها واما المراد ما محكم والمنسب به الواردة في الكتاب السنة  
فان في ان منسب به وما ذكرنا هو اصطلاح الاصوليين واما المنسب للنسبة  
هو المستثنى وهو مرادف للنفس ظاهر او مكنى به ايضا مرادف للجليل



ولا يخار بين فيها اقوال وحكوا فيها روايات مختلفة وكيف كان فلما بهنا  
 الكلام فيه نظر الى ان القدر المتعين هو ان المجدد والمحدث ما اتفق على  
 عدم جواز العمل به جمع العلماء بل جمع العقلاء الا اذا كان من  
 ما يوجب الاول الى المحدث والافلا كذلك لكن الظن من الاخبار  
 ان المحكم الغير المنسوج من النص وهو المتعين ايضا من الاخبار على اختلافها  
 نعم اذا ورد دليل على عدم جواز العمل بالمتأخر فلا بد من حرف  
 الزم الى استسلام معناه فان فنيين فيعمل بمقتضاه وان فلا يعمل  
 الا بما علم انه متأخر وهو المجدد والمحدث فثم ان نية ان الخطاب  
 لنية نوجبه الكلام نحو امير المؤمنين فالافلام سببه في الخطاب المحقق  
 وذلك انه اذا خوطب جماعة كان قال الملك يا محمد اسعدوا كذا ان  
 يكون المقصود افهام الجميع سواء سمع الكل به ذلك الخطاب من الخاط  
 بلا واسطة او اسمع بعضهم ببعض الا انه يدل دليل على ذلك ان  
 انما الناطق في كلام المستعلم لم يراد الحكم منه قد ينقطع بمراده منه وذلك  
 بما اذا قطع بارتفاع العاط ذلك الكلام وبانتفاء التوهم من العارفة  
 من الطوارىء المحسنة او الحارثة وقد لا ينقطع بمراده اما لعدم القطع  
 بالادعاء بالمتأخر

واما الضمان الاول في النص والظن فليس فيها دليل  
 بان دل على لزوم العمل بما في العمل سواء نحو سببها بما في الحكم

بالاوضاع واما لعدم القطع بانتفاء التوهم والنزاع فيما نحن فيه ليس  
 في صورة القطع لوجهين الاول ان الخطاب الذي ينقطع بمراده لا  
 لا ينصرف الى ما في حجة في كل من هو مكلف بمحمونه سواء كان مخاطباً  
 وسواء تعد الخطاب انما هو ام لا بل يكفي في ذلك كونه مكلفاً بمحمونه  
 ولا يحتاج الى تفسير معناه لانه لا يفيد شيئاً زائداً او ناقصاً بعد القطع انما في  
 انه لا يوجد في الكتاب العزيز من الخطابات المتعلقة بالاحكام الشرعية النظرية  
 ما يوجب القطع فالتكلم فيه فليته الفائدة او عدمها وكذا النزاع ليس في صورة  
 حصول الظن من جهة الظن بالاوضاع فالظن بوجود التعميم مطلق الصبي  
 قوله تعالى فتبينوا صبيحاً من جهة الظن يكون الصبي في اللغة مطلق  
 وجه الارض مع فرض العلم بعدم التوهم العارفة عن اطلاقه ليس محلاً  
 النزاع بل لا نزاع فيه فانما يباين في مقام انه المعبر في اثبات الادعاء هو  
 العلم والظن ومع فرض الظن فمطلق الظن او ظن خاص وعينه فإذن هو  
 واما النزاع منها فانما هو في مقام ان العلم من حيث هو ظاهر حجة ام لا ولا يخفى  
 ان انتفاء الكلام بالظهور ليس الا باعتبار رجحان ما فهم منه من وجوه غيره  
 ومعلوم ان ذلك بعد النزاع عن اثبات الادعاء لانه الكلام في هذا المقام



بعد اثبات انه المعنى الظاهر والافلا معنى للكلام في جهة وهذا ظاهر  
في اصل النزاع هو ان الخطاب المنوي عن اثبات او خالف الفاعل عن اثبات  
ظاهرا اذ لم ينطع المكلف بزيادة ذلك الظاهر واحتمل ارادة خلافا بل  
موجهة ام لا الرابعة احالة عدم التوسعة العارضة عن الظاهر المتعارف حقيقيا  
كان لم يجازيا عند اتصالها ما اتفق عليها العلماء بل العلة كانت وعليها  
مدار التعميم عند اهل كل لسان في كل واحد وان نعم اختلفت في ان جهة  
اهل بي من باب النفي او من باب الظن يعني انها مبينة سواء كان  
احتمال التوسعة مرجوحا او مساويا او راجحا برهان في معتبر او لا في معتبر  
الا مع الاحتمال المرجوح ودرج هذه الاحتمال ليس الى الاستصحاب فقط بل  
انها في مطردة او رب موضع لا يجر الاستصحاب لكونه في احوال لا يحدث  
او يقع انه اجازي في جهة الاستصحاب بل على شمول اجازي الاستصحاب للملك  
التوسعية بل مرجوحا لا القاطنة المستفادة من بناء اهل لسان كل زمان  
كما عرفت نعم لو انضحل الكلام ما قبل ان يكون قسمة كالاشارة الواقعة بعد  
الجملة المتقدمة والحق الواقعة بعد العام الراجع الى بعض ما يتناول له وجود ذلك  
مضابطة من التوقف كائنت في باحث الالفاظ ثم ان جهة الاحتمال المذكور  
ليست مخفية بل هي احدى اقسام الكلام بل يشمل كل من هو مكلف بمعرفة ما يطالبه

٤  
ام لا الخامسة الكلام قد يكون متناها بنفسه اما من جهة اشتراك بعض  
سفراته من صفاتك مستعدة او مجازات لك واما من جهة اشتراك  
بعضه وقد يكون متناها بموضوع وذلك لاحد امرين الاول انه بكثرة مخالفة  
الظواهر في نظائر هذا الكلام بحيث لا يفي بعبء افادة الكلام للفظ بان  
يؤرض كثرة مخالفة الظواهر في اموان المعلومه منقوشة المنقطة لاجت  
بلغ احد المذكور ان في تنقيح الحكم او حادق من قبله بعد الحكم بنسب  
الظواهر ما لا يريد في جميع هذه الخطابات ظواهر بل انما الحكم بالعام  
واريد منه الخصوص والطلق المطلق واريد منه المنفرد استعمال اللفظ  
التحقيق في داريد منه معناه المجازي مثل مد التنقيح ليس من العمل بنسب  
الظواهر بخصوص ما من هذا يدل بترام على العمل المذكور ان كثره استعمال  
الالفاظ الطائفة في معان واردة خلافا لمجدة عن انقراض المنقطة  
واما زيه عموما عن العمل بجميع ما لا يفيد العلم بزيادة الواقع فلا يقع اريد  
ما استوفت بحجة ارباب كل لسان على العمل باستيفاد من ظواهر الالفاظ  
كل حكم حكم مع ما عرفت في المقدمة الرابعة فلا يعملون بموجب النهي المذكور  
بل بخصوصه بما سوس من المورد كيف ولو كان محذورا من العمل بما سوس  
ما يفيد العلم بزيادة الواقع فاعلم من السيرة المذكورة لم يحتاجوا الى ورود



عن المولى ان عدم جواز العلم بغير العلم كونه محكوماً بقوله المولى  
 وبعده يستقر بان العلم المذكور في ثم ان ثبوت الخطاب باحد وجوه يخرج الغرض  
 عن قصد المكمل افهام مراده من الكلام للمخاطبين اذ ليس الكلام المذكور  
 منها وليس المكمل بعدد افهام الخطاب مراده بهذا الكلام اذ انهدت هذه  
 فنقول ان على جهة طوار الكتاب اما بالنسبة الى المخاطبين فكل من  
 البديهي ان قوله تعالى يا ايها الذين خطبوا اليهم وهو مقطوع به لا يحتاج  
 الى التفسير الى على انه عليه واله وسلم صلى الله عليه واله وسلم انما استدل به موقوف  
 على جهة الطوار فيلزم الدور فيعرف ايضاً في المقدمة ان ثبوت الخطاب  
 تدعيه الكلام نحو انما افهام وان يخص الافهام ببعض المخاطبين بل هو  
 يحتاج الى الدليل على المدعى فانه في عرف ايضاً في المقدمة الرابعة  
 انما يستفيد الشخص المقصود بالافهام من الطوار باجرائه حاله عدم  
 الترتيب حجة لازم العمل باتفاق ارباب كل سان ويؤيده قوله عليه السلام  
 انما اكل من ان الخطاب فوما ويريد منهم خلاف ما يفهمون ولم يرض  
 ايضاً ما يوجب ثبوت هذه الخطابات الظاهرة في انفسها وازم ذلك كله  
 جهة الطوار بالنسبة الى المخاطبين فالمشكلة اما ان يمنع شمول الخطاب  
 لغيره صلى الله عليه واله واما ان يسلم ذلك ولكن يمنع ظهور ما يدعى  
 ظهوره من الخطابات ويدعى ثبوتها كلاماً اما ان يسلم ذلك ايضاً ولكنه

يطالب

يطالب بدليل جواز العلم بغير العلم ويستدل على عدم جواز العلم به بمايات  
 واناخبار ان بينه عن العلم به خروج منه ما خرج وهو العلم بظواهر الاخبار  
 واما يدعى ورود الدليل الخاص على عدم جواز العلم بخصوص طوار الكتاب  
 وهي الاخبار ان بينه عن غير القرآن في رد الدلالة على اختصاص علمه باليه  
 والائمة عليهم السلام فالكان يمنع شمول الخطاب لغيره صلى الله عليه واله وسلم فانه انما كان  
 المراد بذلك هو ان قوله تعالى يا ايها الذين اسوا ارادته يا ايها اليه فتدعى  
 نحو خذ وان كان المراد به ان الخطاب وان كان يعلم غيره مع ايضاً لكن المقصود  
 ليس افهامه صلى الله عليه واله وانه لا شافات بين كون الخطاب جماعة وكون  
 المقصود بها افهام واحد منهم فبعض ما عرفت في المقدمة ان ثبوت من ان الخطاب  
 اذا تعلق بجماعة فتخصيص واحد بقصد الافهام يحتاج الى دليل الا ترى ان لو كان  
 الاية فقال يا ايها الذين اسوا كذا فباطوا عن الاشارة حتى يفهم لهم العهد الغلابة  
 عدا بطلانهم عن ولو استلزم فوت المعظم حسن عقابهم اياهم ولو اعتذروا  
 عن ذلك باحتمال ارادة افهام فلان من مندر الخطاب فانظر يا نفسه قد  
 ذلك الاعتذار راجع من المفسر عنه وكذا لو سألوا الى الاشارة على خلافها  
 من طوار الخطاب المذكور فافهم المولى على الجادة وعدم الاعتذار باحتمال  
 ارادة المولى افهام فلان من مندرهم فيفسر لهم نعم بعد ذلك من قبح ذلك كله دليل







وان كان المتكلم يبيح العمل بخصوص ظهور الكتاب لا يخار ان يبيح عن تفسير  
 بهر الدالة على اختصاص علم التوابع بالشيء على الله عليه واله وسلم فبيحة  
 اجواب عنها عند ذكرنا في استندالهم الاية هذا كله في الكلام في حجة  
 بالنسبة الى الآخر من داما حجة بالنسبة ان معاشرة الغائبين فلان قد صار  
 من الضروريات اننا مكلفون بايراد الله من تلك الخطابات نحن والآخرين  
 شكون في ذلك وانما اختصوا بكونهم مقصودين بالخطاب على القول بعدم شموله  
 لغيرهم فاذا ثبت عندنا ظهور معنى من خطاب في ذلك الزمان وقطعا بان  
 هذا الكلام ظاهر في المعنى الثاني في زمن صدور الخطاب ظهورا حقيقيا او مجازيا  
 او ظاهريا بظن ثبت اعتباره عندنا او باصول معتبرة عندنا كاحالة عدم  
 الاستدراك وعدم النقل وتقدم الحادث وكذا ذلك فانه الكلام في هذا المقام  
 ليس في انه يتجسس ظهور المعنى من اللفظ في زمن صدور الخطاب بل يعتبر فيه  
 العلم او كبر في الظن وجوبه فإرطن يعتبر بل الكلام في انه بعد ما ثبت لنا  
 انه هذا الخطاب ظاهر في المعنى الثاني وورثنا عن هذا المقام فكل يجوز لنا العمل  
 بهذا العلم المذوق عن اثبات ظهوره او لا نحن نقول بان مثل هذا العلم لا مانع  
 من العمل به الا في طرق احوال نصب قريبة دالة على خلاف ذلك الظاهر  
 قد خيف على او عيبا على اخرى ثم نختص ونثبت واستقرنا ان  
 وجد ان تلك الترتيبات لم يجدوا اول من نطق بوجودها بظن معتبر على القولين  
 بانكون

في كون العمل بحالة الحقيقة من باب التقيد والسببية او من باب الظن الكف عن مراد  
 مراد الحكم فلا ترتب في انه سارا اهل كل من على ايجاب العمل بمقتضى ذلك الظن  
 وعدم يجوز الاعتناء باحوال الترتيب والارباب ان معاشرة الغائبين رضوان  
 الله عليهم لا يفيد في العمل بالخارج عن الطريقة التي ذكرنا في قولهم بان العمل  
 بظواهر الاخبار خرج بالدليل لا اظنه الا فرارا عن الزامهم بانشاء ما وجوبه  
 المنع من ظهور الكتاب وظواهر الاخبار والافعال لدرج لوجوب العمل بكيفية ليس  
 الا ما ذكرنا من انه سارا اهل كل من على ايجاب العمل بظواهر الكلام على من يعلم انه  
 مكلف من قبل الحكم به بما هو مراده منه ولا يجوز ان الاعتناء باحوال الترتيب تنجم  
 اذا ادعى ان ثبت الدليل على من على المنع من خصوص ظهور الكتاب كما فعلوا كثرهم  
 كانه الواجب اما اجواب عنه اما الا التزام بمصونه ثم لا بأس بالتبديل لمسا عن  
 استنها را على ما ادعى فنقول لو فرض انه الاية خاطب جماعة بخطاب  
 مفهموا انه شيئا وعملوا به ثم نقل هذا الخطاب الى غيرهم ممن شاركهم في التكليف  
 بمضمون ذلك الخطاب فاذا ثبت عند هؤلاء ان كل من ان الخطاب ظاهر في  
 الثاني الى اولئك في المعنى الثاني ولم يبق ما بينهم وبين ان يقطعوا بمراد الامر  
 الا احوال وجود فرقة حارفة عن ظاهره مخفية عليهم ثم ينبغي ان يقطعوا عنها  
 فلم يجدوا في ذلك نصيبا فيقولون انه لا يجب عليهم الاشارة بانفسهم اللهم



الا ان يجعل اليهم دليل على وجوب الرجوع في استسلام المراد من ذلك الكلام  
 الى شخص خاص كبعض خواصه وان لا يدخل لهم في استغناء المراد منه بانفسهم  
 وان لم يهتد الدليل وسياتي ما يردونه دليل وزنه عبيدا وما ذكرنا ان دفع  
 ما يمتنع ان العذر المثل حجة ظهور الخطابات ان بنته بغيره اهانته عدم التوسعة  
 بالنسبة الى المخاطبين بها لا بالنسبة الى عجزهم وتحقق ان ظهور الالك كما اثارها  
 حجة بالنسبة الى المخاطبين كذلك حجة بالنسبة الى الغائبين من غير حصول حجتها  
 عليهم انما هي بعد ان يثبتوا انها ظهور من صدر عن العذر وبغيره الاصول كما ان  
 عدم العقل واحالة عدم الشكال وعدم تقدم الحاشية وذلك لان ان ثبت  
 بالدليل المذكور حجة ما هو ظاهر حين صدور الخطاب لا حجة كل ما هو ظاهر عند  
 كل اصطلاح لان هذا لا دليل عليه بل الدليل على عدمه وهو ان مراد الله  
 من خطابات لا يجوز ان يكون متندا بحج فعدد الاصطلاحات المتكلمين فاذا  
 فرضنا ان لفظ كانه ظاهر في معنى في زمان صدور ثم حار ظاهرا في زمان اخر  
 في معنى اخر يجب حار الاول محال للظاهر ثم حار ظاهرا في معنى اخر عند المتأخر  
 من هذا المقدم ثم حار ظاهرا في رابع فهذا اللفظ الوارد في الخطاب ان اريد  
 منه ما هو ظاهر عند اهل زمانه الصدور وهو المظهر او حجب عجز من سواء من  
 المتأخرين الشخص عن هذا المعنى وان كان خلاف الظن عندم وان اريد منه ما هو  
 ظاهر عند بعض المتأخرين منهم فلا يجوز ذلك لان للآزم في نصب التوسعة  
 للمخاطبين

للمخاطبين في زمن الصدور لانه المعنى المراد في خلاف الظن عندم بالمرضى المذكور  
 احوال القرينة وتكليفهم بالرجوع الى الوقت المتأخر مع انه الاصل عند التوسعة  
 العلم بما سفا خالا ان اهل الوقت المتأخر عن هذا البعض يجب عليهم  
 الرجوع الى وقت هذا البعض المتقدم عليهم فاذا ثبت الامر على رجوع المتأخر  
 لا وقت المتقدم فالداعي الى ان لا يحمل اللفظ على ما هو الظن في عرف  
 زمان الصدور فيرجع من سواء اليه وبالحكمة ففادى الثاني الاول بدلي  
 لانه مستلزم لا مودر غير معقولة ولا فرق فيما ذكرنا من وجوب رجوع من متوحي  
 اهل زمانه الصدور الى عرفهم من كون الخطابات شاملة للمتأخرين ام لا  
 لانه لفظ المتكلم الى جماعة كثيرة مع اختلاف اصطلاحاتهم في ان لفظ الخطاب  
 لا يراد منه الا معنى واحد من هذه الاصطلاحات ان لم يكن للكلم اصطلاح  
 اخر غير انما بد من نصب قرينة مفهومة من سور اهل هذا الاصطلاح من  
 هو لا الجماعة وتخصيص هذا الاصطلاح بالتوسعة ومع عدم التوسعة يتوقف  
 والالزام الترجيح من غير حرج وانما ان كانت هذه الجماعة مستند زمانا في  
 حصول قابلية فهم الخطاب لهم كما فيما نحن فيه فالآزم في التكلم على مقتضى  
 اصطلاح من هو قابل للفهم حين الخطاب منهم وبعبارة اخر من هو المقصود



بان فهم عين الكلم قائم وانتم ثم ان الغائبين بعد ما ثبت لهم كون المعنى القلياً  
 ظاهراً عين حدود الخطاب في شرط في اجرائهم احالة عدم التوحيه الصارم  
 عن الطوارق الفصحى الكمال في سلطان وجود ذلك هو سنة ثم بعد ان سيجرب  
 الاصل ولا فرق في ذلك بين حدود العلم بان الخطاب لا يخرج من انفسوا هذه  
 الطوارق وعملوا على مقتضاها ولم يتكلموا بلفظ التوحيه وبين انهم يحتمل وجود  
 المعاني في وصفها بالنسبة الى انفسهم اما على ان في كل فرد من الجنس واحد واما  
 على الاول فلانه المكلف به للغائبين هو اراده الله من احدى حواس ثمانية  
 الحاضرون بل لو قطعنا بان الحاضرين اعتقدوا عدم التوحيه وتقطعوا بان  
 المراد من الخطاب هو كذا فلما بعد لنا انهم من الجنس واحد انه اذا ثبت  
 للغائبين كون المعنى القلياً ظاهراً من اللفظ في وقت زمان المصدر وعان  
 لم يتكلموا او جرد في سنة خفت عليهم فهو خارج عما نحن فيه اذا الكلام في تغيير  
 تعاباً بالنسبة الى المراد وان احتملوا وجوداً فلما بعد لهم انهم من الجنس ثم ان  
 على عددها سواء علموا بان الحاضرين انفسهم هذا المعنى نحو القطع او نحو الظن  
 ام لم يعلموا حال الحاضرين را حتموا ان يكونوا قد انفسوا عن هذا المعنى الظن  
 لتوحيه كما انهم خفت عين ما ذكرنا من ان الغائبين انما يشاركون  
 الحاضرين بما هو المراد من الخطابات لا بما فهمه اى خروج منها عبارة الامران فيهم

جهة بالنسبة الى انفسهم ثم بعد انهم لو اوردوا على هذا الدليل المذكورناه  
 لجهة طوارق الكتب بالنسبة الى الغائبين بالمنوع اليه اوردت على الدليل  
 المقام على جيتها للحاضرين فلما ينجح على جواب عنها بجزان الاول منها وهو  
 منع ان المقصود من الخطابات انفسهم سلم الا انه لا يجد ريباً في كونهم لا  
 الحاضرين في المكلف بها هو المراد من الخطابات وقد اثبت ان الطوارق  
 جهة بالنسبة الى كل من هو مكلف بمعناها وان لم يكن مخاطباً ويراد منها  
 ايراد اخر لم يكن جارياً معناك وهو ان التوحيه الواقع في انفس المعلوم  
 اجمالاً مانع عن العمل بطوارق



ثم ان هذا الدليل الذي ذكرناه انما هو لايات حجة ظهور الكتاب بالنسبة  
 الى جميع المكلفين بمحتواها من حيث هي ظهور مع قطع النظر عما يثبت  
 هذا المطلب من الاولات الخارجية والافقية استهلالا عليه بادلته مختلفة  
 بادلته مختلفة في الفقه والسنن الاول اجماع الفقهاء والخاصة على ذلك  
 قولوا وعلماء اعدا الاخباريين من علماء رخصان الله عليهم لادلة في حجة  
 رخصان مقتضى الانفاق عدم حصوله فلو ادعى احد فلا ينفذ نعم  
 المظنون تحققة حيث اتفق المجتهدون كمالا على ذلك ويؤيده الطائفة  
 العامة على ذلك لكن التحويل في المسئلة على اجماع النظر كاتر  
 ان في استقراء سيرتهم على السبلين على التدبر فيه والاختلاف فيه لم يوجد  
 والوحيد والوحيظ والانعاط به كل على مقدار قابلية وفيه انه  
 ان اريد بذلك استقراء سيرتهم على استباط الاحكام النظرية فلو ادعى  
 فمفهوم كيف وهذا ليس الا من شأن ضواهم بالانبياء بنسبة التدار  
 على الاستباط وان اريد به استقراء سيرتهم على الاختلاف بل ومعه  
 ووجده وموانعهم وقصصهم فلما اظن الرائي فيه ولو من الرائي في مثل  
 ذلك توجه الاستحسان ان لا الاخبار الدالة على حجة رهي بين

بين ما يدل عليه مرجحا وما يدل عليه انما من الاول ما روي عن امر المؤمنين  
 عليه السلام في تلخيص البلاغة من ان اتوا ان امرزاجروحات ناطق حجة الله  
 على الخلق اخذ عليهم شيئا منه وانه نور وديل وناو وسيل وما واه الفاضل  
 والعامة من الشيعة على الله عليه واله وسلم بطرق مختلفة من انه قال ابي تبارك  
 فيكم المؤمنين ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعنه في ما روي عن المؤمنين  
 صلوات الله وسلامه عليه انه قال في وصيائه لانه محمد بن ضيفه عليه  
 بنماودة النوان والحل به ولزوم فاضله وسرايعة وحلته وحرامه امره  
 ونهيه لا يخرج ذلك وقد يورد على البورانية لا يدل على جواز القسمة  
 استقرايا بملاحظة قوله عليه الصلوة والسلام فيما بعد انما لم ينفذ  
 حتى يرد على الخوض وهو كاتر ران مراده من لو كان هو وجوب التمسك  
 بالكتاب بعد الفترة عليهم السلام كتمسك الدل على عدم جواز القسمة  
 الا اذا وجدناه مطابقا للكتاب وهو كاتر روايا كمالا على اشتراط  
 الاجتماع في القسمة بالكتاب وفترة الفترة فهو في قابل الجواب واما قوله  
 ان يتفرقا ما لم ينفذ والله العالم هو انه المقتضى بالكتاب بتمسك الفترة وكذا  
 العكس فلو تمسك احد بالكتاب ولم يمسك بهم عليهم السلام فليس بمسك كاتر بل

موجبات لمرحلة الاول اياه



وقد يورد عليه بانه اذا المراد احد بالمتكلم بكتاب فهو لا يدل على انه  
 القوم بنفسه بل الذي لا بد منه هو الاستعداد للفهم بعد الاقناع لا سيما اذا قل  
 تكلم بالكتاب الثاني وبالعلم به وفيه ان الظن من اطلاق الامر بالمتكلم  
 هو تجاوز اعتماد على ما يفهم منه على طبق المعارف في لغات الكتاب المذكور  
 من غير اتيان الاستفهام المراد من انفسه وانما الاجاب الى ابغى استخدام لغات  
 ذلك الكتاب كما يحتاج اليها استخدام لغات العرب فلا يحتاج الى الواسطة  
 لانه لا يستعمل الا ان اللفظ القلبي مطلق لغة العرب طارئة على سائر  
 كانت في القرآن ام في غيره مهم بعد معرفة اللغات وتجهيز طوابع الكلمات  
 يتمثل به من غير اتيان الى احد فاجل من انه لا فرق بين علم الامام بم  
 عند الرجوع اليه وبيان القبول لا يخفى ما فيه كيف ولو كان كل واحد على  
 احد سور الامام علم التكلم بالكتاب من غير واسطة لانه اللغات توفيقية وكل واحد  
 سببا خارج عن امر لغة العرب مسبوق بما قبله بها ثم لو ورد في الكتاب لغة  
 لاستعمل الامام علم فلا بد من الرجوع اليه هذا ولكن الانحاء ان المتكلم  
 بالاجابة المذكورة لا يخفى عن اشكال اذ يجازي ما يدل عليها هو ان الكتاب  
 جهة كالمعرفة بعلومهم السلام ومعنى جهة ليس الا وجوب العمل على طبق ما يحكم به  
 والاشكال بايامه ونهايه وهذا ما لا نزاع في ان ما يظن انه انما امر به  
 او نهي عنه ملحق بالعمل عليه ام لا نظر الى ان ما ظن انه الكتاب امر به

او نهي

او نهي عنه غير امر به في نفس الامر او نهي عنه في نفس الامر وقيل ما ظن  
 كونه ما مور به او نهي عنه مقام انما مور به والنهي عنه النفس الامر بين  
 وبعبارة اخرى جهة الظن وزد العلم به كالمعلم يحتاج الى الدليل والكلام  
 انما هو في وجوده وعدمه الا انه لا يمكن الاستدلال بالبور الدال على  
 رجوع التكلم بكونه مع وجوب العمل بما ظن انه قول العبرة وما مور به  
 او نهي عنه من قبلهم ومن هذا الامر جهة ان معنى وجوب التكلم بهم لزوم  
 العمل على طبق اقوالهم واحكامهم النفس الامر في لزوم العمل على كل ما يظن  
 انه من اقوالهم حتى يكون البور المذكور دليلا على جهة كل ما يظن من حيث  
 ان مرجعه الظن بحكم العبرة وحكم العبرة لازم العمل ويؤكد ما ذكرنا انه لا  
 ينشئ تقاض بين هذه الاجابة والدالة على ان الكتاب جهة يحكي العمل به  
 وبين الاجابة الثانية عن العمل بالظن والى حال انه الاجابة المذكورة  
 لا تدل الا على كبري من القدر بانه انما كلما حكم به الكتاب فهو جهة  
 لا يجوز التعذر عنه وانه المتقدر عنه حال ولا ينقطع بكون ما استند به  
 من القرآن جهة لازم العمل لا بعد القطع بغيره ومن ان هذا الذي استند به  
 ما حكم به القرآن ومع ان هذه الصور القطعية لا توجد فيما اذا كان الاستدلال  
 بطريق الظن على ما هو محل النزاع الا اذا دل دليل على جهة الظن المذكور



وكون المستفاد الظني بمنزلة المستفاد القطعي وليس الكلام الثاني مع هذا  
 ذلك الدليل لا يكون النتيجة وهي قولنا انما المستفاد لازم العمل الا  
 غلبة فيرجح الكلام في جهة هذا الظن اللهم ان يقول ان اطلاق امره  
 بالنهي بالكتاب الذي هو كلام العقل لا يستفاد مراد الله تعالى منه مخالفا  
 لاجزاء الظن بالظهور في حال من دفع الشواش في حاشية هذا حاصل بل حصول  
 العلم بمراد الله تعالى منه بعد مراتب شتى من حصول العلم من سائر الكلام  
 بمرادات متكلمهم ظاهر في تجوز التمسك بظواهره فتم ان يقول انه المبادر  
 في الوقت من قول المولى اعمل بكتاب كذا او بكلام فلانة هو وجوب  
 العمل بظواهره ومن ان في اي نصف الامر من الاجزاء على جهة الكتاب  
 انما اجاز كبره متفرقة في سواردها منها الاجزاء المتبقية الاخرى بوضوح  
 الاجاز اما سطر او في صورة القارض مع كتاب الله واخذنا واقع منها  
 وطرح ما خالفه ولا ريب في ان رتبة تلك الاجزاء التي امر بها على الكتاب  
 ليس سواردا الى مثل الضرورية والقطعية من الاصول والنوع بل هي  
 النظرية منها وقد عرفت انه في خطاب المبدء للقطع من الكتاب بالولادة  
 في امسلا النظرية تار ببل في وجود لا ينافي منه الاهتمام بالاكيد  
 وانما كيد الله يد في امور فلم يبق الا ان يكون المراد من قوله في الظواهر  
 لا يكون

ولا يكون ذلك الا مع جواز الشك فيهما والتعويل عليهما وان فكيف يطلع  
 الجواب يرجع معارضه عليه عند مخالفة نظم الكتاب ويؤخذ به او يرجع على  
 معارضه عند موافقة نظم الكتاب فتم ومنها ما روي عن امير المؤمنين صلوات  
 الله وسلامه عليه وعلى اله الطاهرين حين سئل عن اثم حلوقة في سورة قال  
 ان تلبت عليه اية التفسير فكذا وانكذرا فاطلالة الحكم في صورة تلاوة اية  
 التفسير والى على انه يخرج عن كونه حائلا بالحكم بخروج تلاوة الاية وان لم يسمع  
 نفسه من الامام ومنها ما روي عن العادق عليه السلام في جواب من قال  
 له نعم ان يله جانا دلهم جوار شفتين ويخرج من جمود فربما دخل المخرج اطل  
 الجوار شفا عانيه لمن قال عليه السلام اما سمعت قول الله عز وجل يقول ان  
 واليه والنفوس كلها ادلت كان سؤالا ومنها قول ابن ابي عمير عليه السلام في جواب  
 زرارة حيث سئل من اين علمنا انه الحق ببعض الاس فقال عليه السلام لمكان  
 ومنها ما روي عن العادق عليه السلام حيث قيل له اية عشرت فانقطع طول جمع  
 مع اجود مارة فكيف منع بالوضوح قال يرفق هذا واسما من كتاب الله تعالى  
 ما جعل عليكم في الدين من حرج ومنها ما روي عن زرارة ومحمد بن مسلم



وارابع الايات الدالة على هذا المطلب والاستدلال بها في المقام مع كونها  
 من الطوارى التي هي محل الكلام انما هو باعتبارها قاعدة المجموع للقطع فلا دور  
 وهي كثيرة منها قوله تعالى فان تنازعتم في شئ فمنوه الى الله والرسول قبل  
 في تقريب الاستدلال بها ان الرد الى الله رد الى محكم كتابه كاجابات له واثباته  
 وحكمه عن النبي صلى الله عليه وآله والاعتراض بعلمها بايات اخرى مثل قوله تعالى  
 فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم حيث لا تنقيد فيها بوجود اية  
 موافقة لقوله صلى الله عليه وآله ومثل قوله تعالى ما اتاكم الرسول فخذوه  
 وما نهاكم عنه فانتهوا وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله هم اسوة حسنة  
 لمن كان برهوا واليوم الآخر وقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني  
 يحبكم الله وتقرب المعاصرة فيها كما مر في الاوّل وقوله تعالى ليقين للناس منزل  
 اليهم وقوله تعالى ولوروده الى الرسول والى اولى الامر منكم للذب عن حبلوطهم  
 منهم ومنها قوله تعالى افلا يتدبرون القرآن ومنها قوله تعالى بل انهم يريدون  
 ومنها قوله تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب فيه ايات محكمات من ام الكتاب  
 واخرى مبهمات فاما الذي في قلوبهم ريغ فينبهون بانها منه حيث ذمهم على اتباع  
 الفتنة قبل يردوه انهم الذين يتابع الفتنة لا يدل على عدم الذم بانها في المحكم  
 الا بقصوم القلب فيه انه عدم الذم على اتباع المحكم انما يستفاد من قوله تعالى  
 لئن لم يردن في قلوبهم ريغ كما موضح الاية فيدل على ان المتبع للمحكم ليس

منهم فلا ذم عليه وانما ينبغي على كون الطوارى من المحكمات واساؤل الكلام فان تقدم  
 المتيقن من المحكم هو النص ونحن نقول به هذه جملة ما وجدت من الايات التي استدلوا  
 بها لكن الاضافات التي اثبات المطلب بهذه مع ما فيها من ضعف الدلالة بحيث  
 لا يتعد المجموع منها الاطماع ما دل في ذلك ايضا شكل بل يخرج الى مس  
 اصحاح احكامه على صلى الله عليه وآله وكذا الائمة بطوارى الكتاب من غير تكرار  
 ودور حصول الظن القطع لهم بخصوصها لعدم جوازها وهذا الدليل يدل على  
 المطلب من وجهين الاول ان احتجاجهم بتلك الطوارى مع انه الاصل المكون في  
 جميع العقول المؤيدة بالاثبات والاحكام الكثيرة عدم حجتها لا بقيد العلم  
 ودليل على ثبوت الدليل عند عدم حجتها ان في تقرير المقصود عليه السلام لهم على  
 ذلك مع اطلاعه على علمهم على ذلك وعدم ردعهم اياهم مع عدم مانع منه هذا  
 خلاصة الكلام في اثبات عليه من اولة المجتهدين من احكامنا رضوان الله عليهم  
 واما ما عكس به الاخباريون قدس سرهم فامورا اول الدلالة على حرمة العمل  
 بالظن من الايات والاحكام وتحكمها بايات امان باب الكرام او من جهة اخرى  
 بالاجازة المفسرة لها والموافقة لها واجواب عن ذلك هو تسليم ظهور في حرمة  
 العمل بالظن لكن الظن الحاصل من طوارى الالفاظ المتعارفة عند اهل اللسان  
 جهة باتفاق جميع اهل اللغات فضلا عن العلماء ولا اظن انهم ينكرون ذلك  
 قال بعض محولهم في مقام اثبات عدم جواز العمل بطوارى الكتاب ان القول



الفصل في تعبد وتوضيح بطلان ما قيل من تقدمه من ان الاول ان بقا المكلف الى  
 انقراض الدر ما لا ريب فيه ولزوم العمل بمقتضاه موقوف على اتمام  
 المكلفين باكملها وبه وهو يكون في الاكثر بالقول ودلالة القول على  
 المراد منه قد يكون قطعية ولو بغير امور خارجة وكذا ما يكون ظنية او  
 مدار العلم في كل لغة انما هو على الفاء المتعلق بحدة عن التوبة والقاء  
 المحارقات منها حتى يفي السعلاة التي يكون الاعتقاد او العمل على ما يهيمونه  
 وان كان احتمال الجوز في الاول وصفا التوبة او اثباتها في ان  
 باقيا او لا بعد في انه ينفك حكم قرينة لارادة معنى محارقاتها المحاط للمصنف  
 محارقات يكون التوبة مناسبة للمعنيين والذكر مكلف عما قلناه انما لو فرضنا كون  
 حقيقة الامر للجوز لغة فامر لنور عبده فباطل ربح المارة الى المثال معتدرا  
 باضمان الجوز لزمه العقلاء وكذا اذ يكون الموت لو عذب البعد لانه ساء الى  
 الاثان بعد هزاع الموت من الحكم لم يصر حتى يظلم توبة ولو بعد حين ثم ساق  
 الكلام الى انه قد قال القدر ان ثبت انه المثل به كما يكون في احدا للغة كما  
 كالا شئنا ان يظلم كذلك يكون بحاصلا في مثل ان يقول احد ابي  
 استعمل البومات كذا او اريد كذا من غير محتمل في شئنا وربما اطلق المطلق  
 والبيد الخيد وربما احكم ما طامره الاستمرار وانما النسخ وربما اخطأ احد  
 و اريد به لو اخص قوما باخطاب و اريد منهم غيرهم او اشار ذلك وان لم يرد

مهم

يؤيده مع علمنا بعدم عقلته ومساحته في الجوز لنا القطع بمراده ولا الظن  
 الا ان يكون العلم بالباقي على عموم والمطم ان في على اطلاقه كذا بالنسبة  
 الى المخصوص والمفيد والمنان من هذا القبيل لانه وان كان محتملا لكنه  
 نزل على اصطلاح خاص لا نقول على وضع جديد بل اعم من انه يكون  
 كذلك او يكون فيه محارقات لم يوفها الموب ومع ذلك قد وجدت فيه  
 كلمات لا يعلم المراد منها اصلا كما انقطعت في اول السور ثم انما انما  
 لم يبدع المكلفين حتى انزل على رسوله صلى الله عليه واله وسلم قوله هو الذر  
 انزل عليه الكتاب نه ايات محكمات من ام الكتاب في امر شياها  
 الانية قد فهم على اتباع المثل به ولم يبين لهم المثلها تهاى وكم هي بل  
 لم يبين لهم المراد من هذه النسخة وجعل ايا من موكلوا الى خلفاء النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم ثم ان سى عن التفسير بما راد وكذا او جانه عليهم  
 وكذا جعلوا اصل عدم العلم بالاصل اما اخرجه الدين اذا تمهدت  
 لمانان المقدتان فنقول مقتضى الاول العلم بالطوارق ونسحق ان ثبت عدم  
 عدم العلم بها لان ما حار منها من ان لا يجعل الظن بالمراد منه وما يقع  
 ظهوره وصلى الظن منه مندرج في الاصل المذكور فطابق العلم بل يبدل

الحكم



لان الاصل ان ثبت عندنا انه هو عدم جواز العلم بالنظر الا ما خرج بالدليل  
 على علم حاجب اليه فالانتم عليه السلام الحاصل من الاخبار واسموا  
 منهم من يرفع عن تعجيل قطع الامر وتقريرهم عليهم السلام العلم على ذلك انتهى  
 كلامه رفع مقامه فانظر الى ما سلمه اولاً من انه العلم بالنظر المستفاد من خواص  
 المتعارفة لما لا يخلو مما يكون مدار العلم والافهام وتطهيره وان سار العقلاء  
 على ذم من لا يعلم به و ذم من يؤخذ على العلم به كما شئنا ان نري في قول  
 له قد كفيتم بقدر تلك الاوطى مؤنة الاستدلال على حجة الطواهر الخطابية  
 و خروج العلم الحاصل منها من عموميات حرمة العلم بالنظر حيث انتم الدليل  
 على حجة العلم المذكور وبالفيت فيها هي صحت مدار الافهام وتطهيره  
 الطواهر في تلك السبع و جاز انما ضايع انتم سبق عليه حين اجلت تنقح  
 تلك المقدمة الا انتم الدليل اما على ارتفاع ظهور تلك الطواهر واما  
 على حرمة العلم بها بخصوص ان ما دل على حرمة العلم بها عمومها قد خصص  
 لوجود الدليل على وجوب العلم بها كما اعترفتم اما ادعاء ارتفاع ظهورها لاجل  
 ما ذكره في المقدمة ان يثبت فلا ينفى ما فيه او الموقوف من انه لم يبعد اليان من انه  
 اية ولا عن رسول صلى الله عليه واله وسلم من قبله تعالى رواية تدل على مجرد ذكر  
 الهوى والمطلقات و ارادة المقدمات والخصومات لا يوجب ارتفاع الظهور والاعمال  
 لم يبق

لم يبق ظهور في الاخبار اصلاً او الواقع فيها من التخصيصات والتقييدات  
 كقولهم الواقع في القرآن فكيف يثبت بظواهرها ولا يثبت بظواهرها وما ذكره  
 اجزاء من خروج الاخبار بالدليل عن عموم حرمة العلم بالنظر وبما دلوا على ذلك  
 ما ذكره في المقدمة الاولى من المبالغة في حجة العلم المستفاد من الطواهر  
 محل تجب من غاية ان لا يفتقر الى ما تنقضي ما ذكره في تلك المقدمة مواجاة  
 حجة الطواهر الخطابية و ايجاب عدم حجة بعضها لا دليل يخرج ولهذا تقدم  
 في المقدمة ان يثبت لاثبات المخرج حيث ادعى و من التماسه في طواهر القرآن  
 و منقضي ما ذكره اجزاء من ان الاصل عدم حجة العلم خارج ما خرج وهو طواهر  
 الاخبار و يفي اليه و منه طواهر الكتاب هو عكس ذلك اللهم ان يوجه كلامه  
 بان ما ذكره هو ان الطواهر لو ثبت و طبعها تنقضي الموت والعادة جواز  
 العلم بها لكن منع السمع عن ذلك لما ورد من النهي عن اتباع ما وراء العلم  
 فصار ينقضي الاصل انما هو في الشرحات عدم جواز العلم بالطواهر سواء انما  
 في جواز على ما خرج وهو طواهر الاخبار و قد اشارنا في كلامه اصلاً كما علم  
 من ما انه مجرد ذكره كحالة الطواهر في الكتاب من غير ان يثبت منقضية او ذكر  
 ما يدل على ارادة شخص و ارادة غيره او يخص حكم بنوم مع ارادة شموله لغيره  
 لا يوجب كون القرآن على اصطلاح خاص او على ذلك وجود حجات لم يوفها



والكلمات المنقطعة في أوائل سور فانه ثابته البعض لا يوجب سقوط الكلام عن الحق  
 سيما اذا كان البعض معناه اما الالفة الدالة على ذم اتباع الفتن به مع عدم بيان  
 الفتن بها فلا يقدح فيما ذكره في المقدمة الاولى من جهة الطوارى الا اذا علم  
 انها من كتبهاات وان لم يثبت مع انه يمكن ان يفهم ان الظم من الالفة عدم  
 شمول الفتن به للظم لانه اتباع الظم المتعارف عند اهل اللسان ليس باعتبار  
 للفظة وانما ان ويلزم يمكن ان يكون المراد من تقدير شمول الفتن به للظواهر  
 ان اخذهم بالطوارى انما هو لاجل قابليتها للتأويل ليا ولولا مع تنقيح اراهم فم  
 ثم على تقدير شمول الفتن به للظواهر فلا بد من تخصيصه في الآية بما عدا النبوة والدليل  
 على حجةها كما اخبر به الخصم ان في الاجراء الدالة على اخصار علم القرآن في الالفة  
 والالفة حلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وان اية عن تفسيره في قوله الاول  
 ما روي عن الصادق عليه السلام قال انما يعلم القرآن من خطوط به واجب عنه  
 بان خطوط به يجمع المشافدين لقول لا عين واهو جواب كخاتمة والاصح  
 في الجواب عنه انه لا راد به علم بحجج ايات القرآن طوارى وطوارى كلف ويخ  
 سلق علم القرآن من غيره حلاله عليه واله وسلم خلاص المحسوس منه ايض ما روي  
 عنه عليه السلام في حديث طويل واعلموا انه ليس في علم الله ولا في امره ان ياخذ  
 احد من خلق الله في دينه بهوى ودار ولا تقايس قد انزل الله القرآن  
 وجعل فيه تبيان لكل شيء وجعل للقرآن ولعلم القرآن املا ياسب اهل العلم انوار  
 الدين

والله  
 الذين اتاهم الله علمه انه ياخذ واجبه بهوى ودار ولا تقايس انعام الله عن  
 بان اتاهم من علمه وضعهم به ووضع عندكم كرامة من الله اكرهم بها وهم اهل  
 الذكر الذين امر الله تعالى هذه الامة بسؤالهم بحديث واهو جواب عنه هو الجواب  
 من الاول ويؤيده قوله وجعل فيه تبيان لكل شيء ان الظم انه عليه السلام  
 في مقام النبي عن الاخذ بهوى والقياس وعن تفسير القزويني قوله ما روي  
 عن الصادق عليه السلام انه قال من علم ما اوتي من تفسير القرآن واحكامه و  
 وتفسير ايمان وحدثاته ومنه ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال  
 يا ايها الناس انتم والله ولا تقفوا ان من بال لا تعلمونه فان رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم قد قال ان من اخبره وقد قال نولا من وضعه  
 في غيره وضعه كذب عليه نقام مجده وعلقه بالاسود واناس منهم وقالوا  
 يا امير المؤمنين فانفع باخبرنا به في المصحف قال نعم يسئل عنه علماء آل محمد  
 عليه وعليهم السلام



مذاكله حاصل الكلام في اول مقام من مقام المقام الاول وهو بيان حجة  
 ظهور الكتاب واما المقام ان في شبهه فهو بيان ان حجة الكتاب هي من  
 جهة انه قام على اعتبارها بخصوص دليل قطري فيكون ظهور الكتاب  
 من الظنون الخاصة التي يحل بها دلالة حال افتتاح باب العلم او هي من  
 جهة قيام الدليل القاطع الذي يدل على ان ركيز من الظنون المشهور بدليل  
 الاسناد وعليها يكون ظهور الكتاب في من الظنون المطلقة التي تأخذ  
 عليها الابدان اسناد باب العلم وعدم الناحي ونبوت الاسطرار الى العمل  
 بالظن لانه مقتضى دليلها القاطع الذي يدل على جواز الاسناد اليها وتحقيق هذا  
 المقام هو انه لا شك في ارباب ولا خلاف في ان الظن الحاصل من تلك الظواهر  
 لما فيه من اليقين بها يكون من الظنون الخاصة التي علم حجةها بالدليل القاطع لما عرفت  
 في المقام الاول من الدليل القطري على وجوب العمل باستيفه المخاطب من كلام  
 الحكم الذي القاه اليه لافها به ما اراده منه وعرفت ايضا انه الذي لا يخفى  
 الى العدد من ذلك في خصوص الكتاب اخباره عن موادها التي هي المنع من العمل  
 به من غير تبيين من الائمة عليهم السلام واما ما قلناه من بطلان المنع عن العمل بالاسناد  
 الثانية من القول على الظن الا ما خرج من دعوى ضعفه بالافعال عليه  
 لانه الظن الخاص قد خرج عنها باجماع العلماء واما الذي هو اما الظن الحاصل

هنا

منها لا حجاب الائمة عليهم السلام الذين خاطبهم الامام عليه السلام  
 بالتمسك بظواهر الكتاب او قررهم عليه فهو ايضا من الظنون الخاصة  
 لانه الخطابات الملقاة اليهم الامارة بايمانهم بالتمسك اما انه ينبغي لهم  
 العلم بدجوب التمسك او ينبغي الظن لهم به وعلى الاول فالدليل  
 على حجة ظهور الكتاب قطري وعلى ان في الدليل عليه ظن عام  
 الدليل القطري على اعتبارها لما عرفت من ان الظن القاطع هو جماع  
 فلم يبق الكلام الا في الظن الحاصل من تلك الظواهر ان مدركيها  
 والتحقيق انه بالنسبة الى ابيهم من الظنون الخاصة واما قالوا كذا وخالف  
 في ذلك بعض المتفتين فادعى انه لا دليل على حجة الاما دل على جواز  
 الاسناد الى مطلق الظن الا ما خرج فان القدرة الحكم من الظن المعلوم  
 الحجة هو ما حصل لنا من ظهور الكتاب واما غيرهم فلا دليل على اخبار  
 ظنهم بخصوص الا ان يجعل الكتاب من باب نصف المصنفين الذين  
 يقتضون به استناد كل من ينظره من سجدتهم لكن ذلك غير مع  
 لجواز ان يكون من باب الخطابات العامة التي تكون المقصود  
 منها تفهيم الخاطبين المشافهين بها ثم قال فانه قلت انه اخبار  
 المتفتين وخرجوا ما دل على ومن الحديث على الكتاب يدل على ان الكتاب



يدل على ان الكناية من باب المصنف قلت ان تلك الاجزاء من خطابات  
 شفاهاية ودلائلها مع ما ذكرت ليست قطعية بل ظنية والظن الى حمل  
 منها لا يدل على اعتبارها بخصوص الناحية الى انك فدين بها وحجتها  
 بخصوص الناحية ان انما لم لو كانت من قبل تصف المصنفين وهو  
 اولى الكلام انهم كناية مع تغيير في بعض الفاظه او لم يغير في كتابه  
 وحاصل مراده من خطابه هو انه الدليل من الاجماع وبنار العقلاء  
 وبنار السموات انما لك على اعتبار الظن الى حمل من ظواهر كلام الحكم  
 بالنسبة الى من قصد الحكم تفهيمه مراده بهذا الكلام والظاهر  
 به فان قلت ان الكتاب هو من قبل تصف المصنفين في عدم  
 اخصاص قصد افهامهم يستفيدونه اخر بل كان المقصود انهم  
 الكايف المدلول عليها بخطاباته لكل من يقرأها كان ام يقرأ  
 على خط فلاما خاص في عن القول برضا ان راعى اكتفاءه يستفيد  
 المستفيد من تلك الظواهر ان الفاء المرادات الى الغير وتفهيمه اياها  
 بالانفاظ الى لا يندفعها لبا في الظن في قبل ان النص غير موجود  
 دليل على اكتفاءه ورضاه على الظن الى حمل منها رتبة اوز نفس الدليل

الدال

الدال على حجة الظن للناظرين دال على حجة لكل من قصد الحكم تفهيمه  
 المراد بذلك الخطابات ولو لم يكن محمدا واما اذا قلنا بان الكتاب  
 من قبل الخطابات العادرة من المتكلمين الى مخاطبيهم بان يكون مختم  
 محض تفهيم المخاطب الخاص بحمل ونقل هذا الكلام الى ثالث قد حدد  
 لفظا ظاهريا في معنى وعلم من الخارج ان الحكم اراد خلافا ولم يجد  
 قرينة على ذلك فليس له كلام على الحكم بانك ارثت من لفظ ظاهر  
 في معنى خلافا ولم اجد قرينة اذ يقول له ج ماله وهذا الكلام فان  
 الذي قصدت انما به قد فهم مراد وليس المقصود انما تلك هذه الكلام  
 والى حال ان الكتاب اذا كان من قبل الخطابات التي تصف بها تفهيم  
 المخاطب فلا يدل على رضا ان راعى ما يستفيد الفاعل من نحو الظهور  
 واما حجة الدال على الظن بخصوص وان كان غرضه بغير هذا الكلام  
 ابد الدال لا حال كون المقصود من بقاءه هو استعمال الفاعلين  
 الاحكام منه ولو بغيره الفرائض الخارجية او محملهم على الظن المستند  
 منه بعد صدور العلم واستدبابه مع ان افادة الكتاب هو ليس  
 للاحكام التوجيه بالنسبة الى ان كالمفردة في حب بحار فوائده وكذا



الكلام في الاخبار انقول فيه اولاً مع ابتداءه على عدم حصول الخطابات للجمهور  
ان من لاحظ عمل الحجاب النبي والائمة عليهم السلام بتلك الاخبار  
الخطابات ولم يهل الانصاف في دعوى حصول القطع لاهل منها ولم يجاب  
بانكار انتاج باب العلم لهم وعدم استداده بحيث تجوز في العلم بالي  
ظن كان فلا يستبعد دعوى القطع بكون تلك الخطابات من قبل شخص  
المستفيضة في رضاء ان يراى واكتفائه بما يغنيه كل احد من ظواهرها  
المستفاد من التي ليس بينهما وبين النصوص الا نظري احتمال التوفيق  
فيها دونها وثانياً سلمنا عدم كون تلك الخطابات من ذلك القبيل  
وانها من قبل الخطابات الثمانية التي يتحد بها تعريف المخاطبين بها  
لكن فنقول ان زيار الموت العادة مع تحية الظن الحاصل منها لفهم  
المشارر لهم في التكليف بمغابرة فلتات لذلك يقال فنقول اذا  
خاطب الابرار بمعية محبة هي من خطاب شخص تكليفاً ففهم من ظاهرها  
واستدل على طبقه ثم نقل هذا الخطاب بلفظه الى بعض احوال الشارح للبيان  
الاول في التكليف لمجهون ذلك فاستفاد منه معنى مطابق لما يطعمه  
عنده ارباب اصطلاح النحاة فاستدل بكيفية المنطوق مع طبقها  
ما استفاد منه القرائن الحانية والفتاوية الفعلة بها من سبيل بعد  
التحقيق

التحقيق في زيار الموت بدو تحقير في جعل القطع وعلى العمل بهذا الظن كالمعاد  
وبما يحتمل نظراً دل على حوان عمل المخاطب باستيفاده من ظواهر كلام الحكم  
ورحاه الله كالم بهذا العمل واكتفائه به فهو يدل على حوان عمل غيره ممن  
شاركه في التكليف لمجهون ذلك الكلام وان لم يكن مخاطباً به وثالث  
ان الاجماع يستفاد على حوان العمل بهذا الظواهر من رضى النبي صلى الله عليه وآله  
زماناً وقد عمل بها جماعة ادعوا انتاج باب العلم ولم يجدش في اعتبارها  
احد واما الاخبار يرون من علمنا رضاء ان الله عليهم فلم يستعملوا العمل بها الا  
لا دماراً بها رضى ظهورها اولاً لا اخباراً التي ادعوا ان لها على النعم من  
العمل بها الا بتفسير النبي والائمة عليهم السلام في حقيقة لم يكن وجه مخالفتهم  
الا لارفاقهم عما نحن فيه ومنع ثبوت هذا الاجماع فان ثبت فاجعل الكتاب  
من قبل تأليف المؤلفين وان ثبت فاجعله من قبل من باب الخطابات  
الثمانية وان ثبت فعبر ان اجماع على وجه لا يخرج من الاخبار يرون فنقول  
ان زيارتنا ليس في خصوص ظواهر الكتاب بل في كل مسألة فكتبت في ان ظن  
الكلام الظاهر الذي هو من الحكم الى المخاطب من غير التكليف ثم نقل هذا الكلام  
بعينه الى غير المخاطب فمن شاركه في التكليف لمجهون ذلك الكلام ولم يورث



ما يمنع عن العمل مندرج في الاتفاق حتى من الاخبار بين على وجه العمل  
 باستنبذه من ظاهره ووراءه الشارع بذلك وقد عرفت من كلام  
 بعض محوّلهم سابقا ما هو صحيح في ذلك نعم وقع النزاع بين المجتهدين  
 والاعراب بين رحمهم الله في ظهور الکتب من اجل عموم الکلیة المذكورة  
 و موضوعها حيث ان الاخبار بين يمينون ودخل ظهور الکتب في مجموع  
 الکلیة المذكورة اما يمنع توجه خطاباتنا الى غير الیه على الله عليه واله وسلم  
 او لا ومارت به اولادنا وادورود النبي عن العمل من ان راع عموما او خصوصا  
 ولا ريب في انه الاختلاف في العموم لا يندرج في الاتفاق على المکرر ثم  
 وان شئت قررت الاجماع المذكور على وجه الاجماع المركب بان نقول ان كل  
 من ذهب الى رخاء الشارع بالعمل بطوار الکتب المبنية للظن ذهب  
 اليه بالنسبة الى الشك فيهم بها وفيهم من غير تفصيل ومن انكر ذلك كالأخبار  
 انكره مسلم كذلك واذ قد ثبت باعتراف الخصم رخاء الشارع بعملها فبين  
 بالظنون الى حلة منها ثبت رخاءه بعمل غيرهم من الشاكين لهم في الکلیة  
 بمحورها بتلك الظنون بالاجماع المركب وعدم النقل قبل المسلم من الاجماع  
 على جهة ظهور الکتب هو الاجماع على جهة ما هو ظاهر في نفس الامر

لما يستنبذه كل مجتهد ظاهرا حتى اذا ادعى مجتهدان الظاهر من الایة العلامية  
 هو كذا وادعى اخر انه كذا فيكون لكل واحد من هذه المقتضات حجة بها جماع  
 فاذا لا يمكن رد عموم الاجماع الا فيما اقتضوا على كونه ظاهرا فيخرج بذلك  
 اكثر الظواهر عن مورد الاجماع المذكور قلنا او لا بالنقص بطوار الیه  
 بوضع اختلاف الشك فيهم فيها فنقول لورضا اختلاف الشك فيهم في  
 ظاهريته وادعى ببعضهم ان الظاهر منها كذا وادعى اخر انه منها كذا وكذا  
 فكلما نقول منها فنقول اننا فالتقول بان هذا اختلاف قليل النسبة  
 الى الشك فيهم وكبر النسبة الى الغائبين لا يجالئ النقص اذ كلما نقول في  
 في ذلك القول مع تسليم الاجماع على جهة الظواهر بالنسبة اليهم فنقول  
 في هذا الكبر وثنائنا بالكل هو اننا لم ندرع الاجماع ايضا الا على جهة الظواهر  
 النفس الامرية لا الظواهر لا استغادة لکن لما انحصر المكاشف عن نفس الامر  
 في العلم والظن فان اعتقد المجتهد اعتقادا متطابقا بان الظاهر من الایة كذا  
 فلا ريب في جهة لان الظاهر النفس الامرية جهة بها جماع واستغادة التعليل ايضا  
 جهة واذ حصل له الظن بانه الظاهر منها كذا فان كان من خل خاص فهو  
 كالعلم ايضا لانه العلم النفس الامرية جهة بها جماع وطريقته هو انظر الخاص



المثبت له ايضا حجة بالخصوص وان كان من ظن مطلق فلما نقول نحن ايضا  
 يكون ذلك الظاهر الذي ثبت بهذا الظن المطلق فما قام الاجماع على حجة  
 بالخصوص لان الظاهر لنفس الامر وان كان حجة بالخصوص الا انه اذا ثبت  
 في بعض المقامات بواسطة ظن بالخصوص فليس يوجب من الظنون الخاصة  
 ضرورة تنبيه النتيجة لخاصية المتقديين وهي المفور ثم انه قد يستلزم التمسك  
 بالاجماع المذكور من جهة ان المقصود منه ان كان اثبات وجود العمل  
 بنفسه الظواهر وحجة الظن الى حيل منها فهو ما لا نزاع فيه بعد ابطال  
 قول الاجماليين والمحققين ان بنو ابيهم لا ينبغي فلما يجدر دعوى هذا الاجماع  
 في مقابلته وان كان المقصود منه اثبات امتياز الشارع للظن الى حيل منها  
 بالخصوص فلما ثبت بذلك لانه العمل بقول المجتهدين بحجة او عملهم بنفسه الظواهر  
 ولا يثبت ان عملهم او قولهم انما كان من جهة كونه ظنا خافيا نعم يعلم من سببهم  
 حيث ان بناءهم على عدم العمل الا بالعلم او بالظن الخاص لا استدلالا به لهم  
 كالسبب قد سوره واشباههم انهم لم يعملوا بالكتاب ولم يفتوا بحجة ظواهر  
 الا بثبوت الدليل الخاص لهم على حجتها لا يكون الظن الى حيل منها من مطلق  
 الظن لكن كونه البعض كذلك لا يجدر في انساج الاجماع لذلك لعدم ان يدر  
 الاجماع

الاجماع الكاشف عن اتفاق جميع من كان كذلك ليس بعيدا نظرا الى  
 عماد الاجماع هو اتفاق المتقديين من اجماع الائمة عليهم السلام  
 ومن قاربهم من المتقديين والظاهر من المنطوق ان عملهم بالكتاب  
 وقبولهم بحجة لم يكن من باب الظن المطلق الذي يحدث به المتأخرين  
 من جهة استدلال العلم والظن لخاصية لهم بل كان من جهة رضائهم  
 بالعمل على طواريه بالخصوص فترى السبب في بدء اتفاق باب العلم  
 وبعده من الادلة العقلية طواريه الاجار المتواترة والكتاب يجعل  
 ذلك وجهها لعدم الاجماع الى العمل بها خارجا واحدا ولو كانت  
 في اعم مراتب الصحة لم يعلم ان طواريه الكتاب بعد الاجار لا ينفرد  
 الا الظن فعمل ذلك الاجار كونها من الظنون الخاصة وكذا اشاع  
 رحمة الله تراه بعد من فرائض الاجار الاحاد التي توجب العلم والعمل  
 موافقتها لظاهر الكتاب والائمة المتواترة ومن ذلك ما لا كونها  
 من الظنون الخاصة وكذا اسناد ريسه وغيره فاذا كان هو لا كذلك  
 فاعطيت بمن تقدم عليهم من الفقهاء والمجاهدين عمل ظن عليهم ان  
 يقولوا على طواريه الكتاب الا من جهة رضائهم ان يرضوا به بالخصوص



والا نحتاج ان اتفق هو لا يكون في الكسوف عن رضا المصنوع عليه الكلام  
ولا نبالي بكون عمل المتأخرين به من باب سلق الظن على فرض علمنا  
بكون عملهم من هذه الجهة فكيف مع عدم العلم وبجود الاحتمال المتخالف للعلم  
فان العلم ان عملهم ونقولهم اعطى من باب الظن الخاص نعم قد يظلم ذلك  
من كلام حاجب لم عند الجواب بما اورده على دليله الرابع من الالامة  
ان اقامها على جهة امر الواحد فتم فيه وكيف كان فكسب فنجد عدم  
البيانات لا حاجة الى الملاحظة والمراعات ورايها لو سلمنا عدم  
ثبوت الاجماع على جهة طوار الكتاب ولو سلمنا بالنسبة الى العالمين فنقول  
ان المحقق المذكور رحمه الله قد سلم في بعض كلامه في المقام ثبوت الاجماع  
على جهة بالنسبة الى المتأخرين ومن يجد وحدونهم فخطابه بوجه الحق  
بلى وبين من يجد وحدون المتأخرين مع شاككت لهم في عدم ثبوت  
الخطاب كما هو مذاهبهم وان المراد من يجد وحدون المتأخرين ارباطة  
وقوم مانع اريد بهم معاصرو المتأخرين فلا عجة لمحض المعاصرو ومجرد  
اتحاد الزمان بالبعدية وان اريد بهم المتوافقون معهم في اصطلاح  
ففيه اولانا نوضح الكلام في الطوار التي توافق اصطلاحنا في القائلين  
على اصطلاح المتأخرين وثانيا انا لا نقول بحجة طوار الكتاب التي هي  
الطوار

الطوار في اصطلاحنا بل نقول ان الحجة ثابتة عندنا انه كان ظاهرا  
الانية في اصطلاح الخطاب وان كان خلاف ظاهرنا في اصطلاحنا  
نقد يكون ذلك معلوما وقد لا يكون له معلوما في حق في اثباته في  
احمال الاحول مثل حاله عدم الخطاب النقل وناظر في عدم  
الفرقة ونحو ذلك هذه الاحول المثبتة لما هو الظاهر في اصطلاح  
الخطاب ليس اعتبارا من باب الظن المطلق بانفاق العلماء فنقول  
رحمة الله في جملة ذلك الكلام فكم ان العلم يختلف باختلاف اللسان  
فكذا يختلف باختلاف الزمان وان توافق اللسان لا يخفى ما فيه اذ  
لا يقول احد بحجة ما هو العلم في زمانه والمعلوم في اصطلاحه من  
الكلام وان خالف اصطلاح الخطاب واما يقول من يقول بحجة  
ما هو العلم والمعلوم في ذلك اصطلاح من الموقدين والتركيبات  
ومجازاتهم قد يتفق اثبات اتحاد اصطلاحهم بالاحول المتغيرة  
بالاجماع وان اريد بهم من لم يخف عليهم التواتر والابتن البونية  
المقرنة بالخطابات فنقول ان كان المراد من لم يخف عليهم فرقة احدا  
فلا يخفى انه رجع ذلك الى حصول العلم لهم بالمراد من الخطابات في ذلك



فما اقصاه له بمن يجز وجزوا في في بل كل من علم بالمراد من الخطابات  
 بحسب العمل اجماعا لا بالاجماع الدردل على حجة الطوارق القرائية  
 بل بالاجماع الدال على وجوب عمل كل مكلف بما قطع ان الله تعالى اراد  
 منه سواء كان في قالب الالفاظ او لا وان كان المراد بهم من لم يخف عليهم  
 التواضع اليه لم تخف على الله فيهم والفتوا اليها وان احتمل وجود  
 قرينة خيف على الله فيهم واحتملوا ايضا في دفعون هذا الاحتمال بالاصل  
 كما يدركه الله فيهم ويعلمون بالطور كما يعلمون فتقول ايها الظن النازل  
 من احالة محرم التوراة ان كان يخف بالان فيهم كما هو حكمه ما دليل  
 اخباره بالنسبة الى من يجز وجزوهم وان كانت شاملا لهم لغزيم ايضا فادبه  
 الفرق بلينا وبين من يجز وجزوهم اللهم الا ان يقع انه الحكم هو الاجماع على  
 اعتبار الظن الحاصل من احالة محرم التوراة اليه احتمل وجودها وافتقارها  
 على المخاطب واما الظن الحاصل بحقيقة احالة محرم التوراة اليه احتمل وجودها  
 وعلوها للمخاطبين وافتقارها على الغائبين فلا سلم حجة واعتبار بخصوص  
 فقير الله فيهم الذين يجز وجزوهم يعني لم يخف عليهم التواضع اليه ظهرت  
 على الله فيهم وبعبارة اخرى فطمعوا بان الظن عند الله فيهم كانه هذا الذي  
 لما لم يحتاجوا الى العمل بالطوارق الا انهم يدعوا بالاصل القسم الاول من  
 التواضع

التواضع بينه اليه احتمل وجودها وافتقارها على الغائبين وقد عرفت  
 ان الظن الحاصل بحقيقة احالة محرم هذه التواضع اجماعا لا بالمراد  
 كالم فيهم من انهم ايضا اما يعلمون بالطوارق المعبودة للظن بحقيقة  
 احالة محرم التوراة المحتملة فيهم ش ركون منهم في تحقيق الاجماع على  
 الظن الى حل لهم من الخطابات واما خبر الله فيهم الذين لم يجز وجزو  
 الله فيهم كما كان في في انما في قاطعين باكان ظاهرا من الخطابات  
 عند الله فيهم بل كمثل في كل ما نراه ظاهرا في معنى انه يكون مقودا  
 بقورينة ظهرت على المخاطبين ودلتهم على خلاف هذا من اننا ظاهرا  
 وافتقارها عن فخر اول الاحمال احالة محرم القسم الثاني من القسم الثاني  
 من التواضع يعني التواضع وجودها وعلوها للمخاطبين وافتقارها  
 على الغائبين معاشر الغائبين ثم الى اعمال احالة محرم القسم الاول من التواضع  
 اليه كان الله فيهم ومن يجز وجزوهم ندوه منها بالاصل فالظن  
 الحاصل لنا انما هو بحقيقة احالة محرم القسم الثاني من التواضع وقد  
 عرفت انه للحكم انه يمنع ثبوت الاجماع اعتباره نعم لو فرض حصول  
 العلم في بعض الموارد بان هذا الذي نراه ظاهرا هو الذي كان  
 ظاهرا عند الله فيهم ومقطعا بعدم وجود ما يدعون كونه فخر في



كمن يجد وحده المأفوق في ان لا يخرج الا الى دفع القسم الاول من  
 التراتين الذي كان يدفعه المأفوق فيكون وقد عرفت انه الظن الى حل  
 بضميمة احالة عدم هذه التراتين في جهة بل جماع فلما بصر انهم تسليم حجة  
 الظن الى حل في هذا المورد بالمخصوص بل قد اثبتوا المحقق المذكور  
 في بحث الاجتهاد والتقليد الى تسليم ذلك عند الكلام في الاجراء بالدالة  
 على وجوب العمل بالكتاب حيث قال ان حجتها بالنسبة الى انما يتم  
 لو ثبت العلم بانها من قبل تاليف المؤلفين او ندرى العلم بانها  
 تنفاهم المحاطين بها علما او ظاهرا كان ذلك فظهر الفرق بين من يجد  
 حذوا الى تاليفين وبيننا وظهر المراد بل من يجد وحدهم روحا حللة انهم  
 الذين كان ما هو الظن من الخطابات عند عدم مطابق لما هو الظن منها  
 عند ذلك فبين حجة لم تجاوب في اثبات المطابقة الى اعمال احالة عدم  
 الترتيب المحتملة الظاهرة على التاليفين المحققين عليهم لكن الانعاش ان  
 ما ذكرناه من قبل انهم لا يحسن ولا يفتن من جرم نظر الى انه الذي يحتاج  
 اليه الغائبون في العمل بالطوار ليس لا احالة عدم الترتيب الظاهرة  
 بما هو الظن عند سوا كان ما اختلف على التاليفين ايضا وهو القسم الاول  
 الذي ذكرناه او ما اختلف عليهم فقطد ونه المأفوقين وهو القسم الثاني  
 ولا فرق

ولا فرق بين التاليفين في الاجماع على احالة عدمها على حل انما اذ ثبت  
 عند الغائب ظهور الخطاب في معنى واحد اقترانه بعارضة من هذا  
 فله بعد النقص احالة عدمه اجماعا نعم لما لم يكن الاجماع دليلا على  
 في نفسه ولا على اقترانه بعارضة من هذا الظن فلما مانع للحكم من عدم  
 تسليمه الا في المحتملة على ما اثرنا من التفتيد فذكرنا استغنى وخاسا  
 انه لو انقضت عن جميع ما ذكرنا سابقا لكن نقول انه الاجراء الترتيب  
 من التواتر اجمالا دل على وجوب العمل بالكتاب وعرض الحد عليه  
 وليس المراد الاطارية والالزام كون الوجوب العمل به كالتفتيد اذ  
 خطابات لا تفتيد غالب الا الظن واما التي تفتيد القطع فليست مما  
 يحتاج اليه اذ مدلولات هذه الاخرى واثبات اوجها على سبيل منع المحل  
 وانعزض المحقق السابق بعد تسليم ظهور ما ذكرنا بان هذه الاجراء ايضا  
 خطابات شفافية ولا تفتيد الا الظن والظهور برحار ان يرجع بالعمل  
 بطوار الكتاب والاسلم من جهة طوار الخطابات الشفافية انما هو لكش هذين  
 بهما من يجد وحدهم كما مر في طوار الكتاب بحجة هذا الظن والظهور  
 الى حل من الاجراء لئلا ليس الامن باب حجة مطلق الظن فالظن الكتابي  
 الذي ثبت حجة هذا الظن لا يبرر خطا خاصا اللهم الا ان يعلم انه هذه



الاخبار من قبلنا ليس المراد ان الذين يرضون بآيهم المتعارفون او  
 يدعي العلم بان متفاهم المتحابين بها علما او ظاهرا كان ذلك دالة على  
 بآيات العلم في المقامين هذا حاله احتراصه رضوان عليه اقول لا يخفى  
 انه لو كنا في مقام دعوى الاجماع على حجة ظهورها في الكتاب على تنزيل  
 من جهة مخالفة الاخبار بين رضوان الله عليهم ومن جهة كيفية تقرير  
 الاجماع على وجه لا يخرجون منه فلا تامل في دعوى الاجماع على حجة  
 ظهور الاخبار بعد انواع عن سند كما هو المدعى فيما نحن فيه فان الكلام  
 منا في حجة الظواهر بعد فرض صدقنا عن الامام عليه السلام اما علما او ظاهرا  
 والحاصل ان بناءنا على ان حجة الله عليه واله والائمة عليهم السلام كلاما  
 وكذا المستفاد من عللنا والمناظر من جهة وكذا العامة وبجملة كل من يعتنق  
 ببناءه وقصده في الجملة على اختلاف مذاهبهم في تعيين الادلة وتعيين  
 ما ربه وتبائس طريقهم وعلو كبر منزلهم كالاخبار بين رضوان الله عليهم  
 في التبيين على العاقلين بالظن وادعى بعض اهل عدم الاحتجاج الى غير  
 العلم من جهة كون اكثر المسائل معلومة وكون باب العلم مفتوحا لهم  
 لم يبعد من احد منهم مخالفة او مخالفة ان على حجة ظهور الاخبار  
 بعد النزاع عن سندنا وكفارة في هذا المقام دعوى السيد رحمه الله عز وجل

عدم الاحتجاج الى احوال الواحد انه معظم الفقه معلوم لها بالفروقة والاختلاف  
 المتواترة ومعلوم انه تلك الاخبار لا يفيد الا الظن والظاهر وكذا  
 الشيخ في العدة والاحتجاج بان احوال الواحد المعقود بظاهر السنة المتواترة  
 من الاحاد لا يفيد العلم والعلل فهل يمكن بعد ذلك دعوى ان ظاهر  
 احوال المتواترة يكون الظن احوال من كظم الصدور احوال من جرد العدل وكفارة  
 في المطلب امر الائمة عليهم السلام بكتب الاحاديث والتحذير بها وتقرير  
 العاقلين بها والامر بمنشأ من يتبع بعد ذلك في رضا المصنوع عليه السلام  
 بالعلل بالظن احوال منها بخصوص احوال ان رضا الشارع بالعلل بظواهر  
 الاخبار بخصوص ما كان انه يلحق بالفروقات فهو لا ادب اخباريون لا يزلون  
 على مقتضى على الاصوليين في عملهم ببعض الظنون وتبينهم لذلك اهل  
 الظن والفتوى والرواية والاحتجاج انفسهم اهل العلم وقد تحشواوا الاستدلال  
 على قطعهم حد وراي اخبار او حجتها حتى لا يعلموا بظن الصدور ومع ذلك كله  
 فهل يقولون الا على ظهور الاخبار وبجملة فالجواب كل الجواب من دعوى  
 عدم الدليل على رضا الشارع بالعلل بظواهر الاخبار بخصوص وان حجتها  
 من باب معظم الظن فهل جعل الائمة عليهم السلام ملجأ لشبهتهم في الاحكام الشرعية



من العبادات والمعاملات والايام والبيات الاظوار والافانج وقد وقع  
الكلام في حجة ما هو ظن احد وروى جوفه العدل وطال ما اختلفوا به  
على اتوال منكره واراى تعدد ذلك من جهة الظن بالصدر واما الظن  
من جهة الدلالة بان يوضح السند منطوقه او مضمونه بغير خاص فلم يبد  
من احد ان مل فيه ثم الحجة من بدوي كون الجز المتواتر حجة من باب الظن المطلق  
وبالحكمة في سند تسليم ظهور الاخبار ان بقية في وجوب العمل بظواهر الكتاب وعدم  
القدح في سندنا فالقدح بان دلالتها على وجه حجة الظن الحاصل منها موثوق  
على كون الكتاب من قبل كذا وكذا في وجهه كقوله في ظاهر ونظر الفاتر  
ثم لو سلمنا ذلك لكن ندرى العلم بعقولنا بعد ان يبد بتقرير الامام عليه السلام  
للمعاليين بالكتاب بل وتعليمهم ايام الاستدلال به وبالحكمة بغير مضمونها ولو  
بحجة ما تقدم قطعا فيلخص مما اورد عليه ما لا ينبغي ثم ان الحقن المذكور  
بعد تسليم حجة الظن الحاصل من الاخبار الدالة على وجوب التمسك بالكتاب قال  
انه مقتضى ذلك موثوقه الظن الحاصل من الكتاب من حيث انه ظن حاصلة  
والمفروض انه الظن الحاصلة اليوم من الكتاب ليست من ظنونا حاصلة  
منه نقطه اذ الظن الحاصل من اللفظ انما هو من جهة وضع اللفظ وحقيقته  
او حجازه والاعتماد على احاطة الحقيقة او القوية الظاهرة في المعنى الجازم  
واما

واما الظن الحاصل بعد ملاحظة المعارض والعدا والواجب اليه جعلت  
في الشريعة فانما هو ظن حاصل للمجتهد بنفس الامر بعد ملاحظة الادلة و  
وجوهها وتقدمها لا ظن حاصل من الكتاب فقط انهم كلامه رفع مقامه  
اقول ان من يقول بحجة ظواهر الكتاب وكبريا من الظنون الخاصة اليه  
يرى ان لا يعمل عليها بخصوص انما يقول ذلك فيما اذا لم يكن الظن الحاصل  
من الكتاب بحجة على غير معلوم الحجة الا من باب الظن المطلق فاذا فرضنا الظن  
الحاصل للمجتهد من كتاب في من ظن مطلق فحينئذ نقول بان هذا الظن  
ليس من الظنون الخاصة بل هو من الظنون المطلقة فمؤنة بحجة بحجة  
لا من المتبادرات واما دعوى انه الظنون الحاصلة اليوم من الكتاب وكلاما او جملا  
انما هي حاصلة من بحجة <sup>ظنون</sup> لم يثبت انما يراى بخصوص نبي غير ثابته عينه  
انها لا تفرنا لاننا لا نشون الا ان الظن الحاصل من الكتاب من حيث هو  
حاصل منه مقام الدليل على اخباره ورعا ان لا يعمل به بخصوص  
ولا يضرنا كون جميع الظنون الحاصلة من كتاب ما اوداه المحقق لان ذلك  
مفروية وكلامنا انما هو في الكبر وقد عرفت ثبوتها بالادلة الحجة ذكرنا  
ولو لم نذكر احد منها القطع فلما اقل من افادة مجموعها له هذا انما هو مجمع  
الطلب الى النهج القويم والبراط المستقيم باليه الكريم والاله الطاهر من العيوب  
ويبقى التمسك على امور الاول انه قد يورد على حجة ظواهر الكتاب وعلى الثانية



الدالة عليها اشكال وموانع يلزم من جهة ما عدم جبهتها فلا ان من جليتها  
 ظاهرايات التحريم العمل بالظن ان كل مهورها لعل الطوارق واما  
 الاشكال فيجب جدا اذ لا شك في ان رب في عدم جواز خلق الحكم بالجهة على  
 كل من ظاهرايات التحريم بالنسبة الى حرمة العمل بطوارق الكتاب واما  
 الطوارق انما تعلقه بظاهرايات التحريم فانها تعلقه بسائر الطوارق ولا يمكن  
 خلق الحكم بكلا الامر من الذين يكون تعلقه باحد ما ما غاصر تعلقه بما اخر  
 بضرورة اذ اعرفت هذا فنقول الدالة على جهة طوارق الكتاب  
 اما ان يكون من قبل غير اللفظ كالاجماع وسائر العقلاء واما ان يكون  
 من قبل اللفظ فان كان من الاول فلما يجوز المستحبية الطوارق لا يتصل  
 ان يدعى الاجماع شدا على جهة ظاهرايات التحريم فقط لانه الدائم من ذلك  
 ثبوت عدم جهة سائر الطوارق واما ان تعلقه بغيره فالتعيين مواد  
 الاجماع على جهة سائر الطوارق غير ظاهرايات التحريم وليس الاجماع في الدالة  
 المنظمة القابلة بحسب الوضع للنسبة لعل المتعين فيمكن الزام بان نفس  
 الدليل الدال على جهة طوارق الكتاب دال على جهة الظاهر الدال على عدم  
 جهة الطوارق وانه اذ هو خروج ظاهرايات التحريم عن تحت هذا اليوم  
 لاجل ثبوت الاجماع على خلاف مقتضاه اعتمد على جهة الطوارق موجب  
 بطل

يجعل دلالة العام بالنسبة الى موانع او اذ قد رتبته بحدود بعضا من موانع  
 وهو غير ممكن استلزامه اتحاد المخصص والمخصص كما زعمه الخوارج حيث اورد  
 ذلك على الاجماع المدعى على جهة طوارق الكتاب وان كان من قبل  
 ان في بان يكون من الدالة اللفظية فهو ان كان بحسب الوضع القوي  
 قابلا لتعلق الحكم بالجهة بكل من ظاهرايات التحريم وسائر الطوارق ولكن  
 العقل بعد ملاحظة انتاج ذلك حكم بعدم ارادة الحكم لدلالة العام الا  
 تعلق الحكم باحد المتعينين اما خصوص ظاهرايات التحريم بالنسبة الى حرمة  
 العمل بطوارق الكتاب واما سائر طوارق الكتاب فدونها ظاهرايات التحريم  
 فلا بد من خروج احد ما على مدلول العام لا بقسمة دلالة على الاخر  
 يلزم كون دلالة العام على بعض الاوارد قسمة كخروج البعض الاخر بل حكم  
 العقل يلزم خروج احد ما لا يقسم ثم تبين المخرج بدليل خارج وهو  
 فيما نحن فيه انه لو كان المراد من الدليل اللفظي الدال على جهة طوارق الكتاب  
 خصوص ظاهرايات التحريم الدالة على حرمة العمل بالطوارق فيلزم ان يكون  
 مقصود الحكم بالدليل المذكور هو افادة عدم جهة طوارق الكتاب بعد  
 اراد من قوله مثلا تعلق بطوارق الكتاب انه يحرم عمل تلك التي بالكتاب  
 لما علم من نفس ايات التحريم لو قلنا بدلالة ايات التحريم على حرمة العمل



بعضها ايضاً واما مع الاشياء ظاهرات التوحيد بناء على عدم غيرها بحجة  
 اما بغير الدف او للزم ان تصح ولا ريب في وقوع ارادة هذا المطلب  
 من ذلك الكلام فتبين ان يكون المراد من ذلك الدليل هو حجة  
 ما يحل ظاهرات التوحيد بالنسبة الى حرة العمل بطوار الكتاب  
 وان كانت زيادة توضيح لذلك نفس قوله قد بطوار الكتاب  
 مع ظاهرات التوحيد على مثال عوف وهو قول المولى مثلاً عمل بكل  
 خير عمل مع ان يكون في حلة اجار العدل خير مما دل بان المولى قال  
 لا عمل بخير احلنا هذا مقتداً وان كانت جواراً مختصراً عن أشكال فعل  
 انه بعد ما قطعاً بوجوب العمل بطوار الكتاب اما من الاجماع واما من  
 تراكم الظواهر الحاكمة من الاجار ودياً فلا يمكن حصول الظن بطوار  
 ايات التوحيد بعد جوار العمل بطونه الكتاب فتدبر ان في ذلك قد  
 حوت في صدر المسئلة انه خطابات الكتاب على اقسام منها ما يبعد  
 القطع بالمراد وهو موقوف على القطع بثبوت ادعاء الفاظ ذلك  
 الكلام مادة واثبتة والقطع بانفسار التفسير العارضة على الظاهر  
 الظواهر المحققة والمجارية وقد عرفت انه في اولى الظواهر نادر جداً  
 بل يزد

بل غير موجود ومنها ما يبعد الظن بحيث لو التمس منه من تكلم الى مخاطب  
 لفهم منه مجرد ذلك المعنى ومنها ما لا يبعد الظهور والظن كذلك فاما  
 لا يبعد الظهور اصلاً كما في المعانيق المتعارضة والمجازات كذلك او  
 او الحقيقة المقرونة بما يصلح ان يكون قريته حارثة كالاشارة الواقعة  
 تحت الحمل المنفردة والظن الواقعة تحت الغيب العام الراجع الى بعض افراد  
 واما يبعد ظناً وعلوماً لا يعمل عليه في الموت كما في تعارض الحقيقة  
 المرجحة مع المجاز الراجع على القول بالتوقف وقد عرفت هناك  
 ايضاً ان الكلام لا ينبغي ان يقع في القسم الاول وكذلك الثاني خارج  
 عن محل النزاع قطعاً فلم يبق الا ان في ما علم انه من هذا الظهور الذي  
 يبعد الخطاب بنفسه لوضوحه وطمحه قد يقع بحاله ولا كلام في وهو العذر  
 المتيقن مما اثبت سابقاً من جهة طوار الكتاب وقد يوجد في مقابله  
 ما يرفع ما مع جعل الطرفين المقابل راجحاً ومطوناً واما مع شاور  
 الطرفين فلا بد من الكلام في المقامين الاول انه يوجد في مقابل  
 طوار الكتاب ما يوجب الظن على خلافه وجعل مدلول الكتاب مدلولاً



الثاني ان يوجد في مقابل ما يصلح معه الظن من الطرفين اما الكمال  
 في المقام الاول فهو ان الحاصل في مقابل الكتاب اما ان يكون من  
 الظنون الغير المعبره واما ان يكون من الظنون المعبره ثم يمد  
 الاعتبار في الاول اما ان يكون من جهة تخرج الشايع بحوته فيه  
 بخصوص كالتفاسير وشبهه واما ان يكون من جهة دخوله في عموم  
 حوته العمل بالظن وعدم ثبوت الخرج له وكذا الاعتبار في الثاني  
 اما ان يكون من جهة ثبوت الدليل الحاصل على اعتباره كالحجج المتواتره  
 والحوادث الواحد على القول انه من الظنون الخاصه واما ان يكون من جهة  
 الدليل العام الدال على حجة الظن في الحكمه بعد الاستدلال بهذه اقسام  
 اربعة فان كان الظن الحاصل في المقابل من القسم الاول فلا خلاف في  
 وجوب العمل بالكتاب وطرح ذلك الظن للاجماع ونقض اوله  
 حجة الكتاب ونقض اوله حوته العمل بذلك الظن ولو وجب طرحه  
 في مقابل الاحول العقلية فلان يطرح في مقابل الكتاب الذي  
 هو من اقدم الاوله او في لكن الهدى من هذه الاوله هو الاجماع  
 واما غيره فلا سلم من الحديث الا في عدم الاجماع فالاولى الاكتفاء به  
 ولا فرق

ولا فرق في وجوب طرح ذلك الظن بين ان يكون متعارض مع ظاهر  
 الكتاب من قبل القارئ من ان يبرأ من قبل العموم والخصوص مطلقا  
 او من وجه وان كان الحاصل الظن الحاصل في المقابل من القسم الثاني  
 لما حق فيه ايضاً وجوب العمل بالكتاب وطرح ذلك الظن لظهور الاجماع  
 على ذلك واطلاق ما يقبل الاطلاق من اوله حجة ظهور الكتاب  
 وان الظن الحاصل على خلاف الكتاب من الامارة الغير المعبره  
 اما ان يلاحظ من حيث المعارضة لظاهر الكتاب واما ان يلاحظ  
 من حيث المعارضة كاشف ظن من وجود قرينة مقرونه بالخطاب  
 ظاهرة على المشافهين بحقيقة ملبس واما ما كان فلا يجوز الاخذ به  
 بعد ثبوت عدم جواز العمل به لان معنى ذلك انه وجوده كعدمه فيبقى  
 ظاهر الكتاب سليماً عن المعارض وعن القرينة العارضة ويمكن ان يحدس  
 في الوجود المثلث اما في الاجماع فمفهومه او لا وعدم الفائدة في دعوى  
 ظهوره ثانياً لان المسكة اصولية لا يجدر فيها الظن المعظم واما في  
 اوله حجة ظهور الكتاب فبان مدلولها حجة الظواهر من الكتاب  
 ومن المقام انه بعد حصول الظن على خلاف الكتاب يقطع عن الظهور



ويبرهنون الكتاب بمرموما واما في الوجه الثالث فاما اولها فاما خط  
الظن الحاصل في الخلف من باب المعارضة واقطع ما دل عليه اوله عدم جواز  
العلل به عدم جواز الاخذ به وكفى لا نقول بالاخذ به لكن يمنع من اخذ  
بالكتاب ايضا اوله بل على جهة حتى اذا لم يجعل منه الا الوهم ودعوى  
ان معنى عدم جواز العمل بالظن الكذائي هو ان وجوده كعدمه وان  
كان له معاقبة في اطلاق لفظ المعارضة في المقام لعدم كون الظن  
دليلا بالعرض والمعارضة انما تصور من دليلين فلما نقول انه ذلك  
من باب المعارضة بل نقول انه من باب العدم وسقوط ما هو دليل  
بالنوع عن الدليلية في بعض المقامات لعدم امره بمعتبر غير  
الاترالى فاجاب له وبعض اضرع انهم لم يقولوا بحجة الكثرة لا يقولون  
على ان الخلف للمثب ولو كان في غاية الصحة والى حال انه كما يجمل ان  
يكون المعبر هو ظاهر الكتاب الغير للظن لوضوحه وطبعه يجمل ان يكون  
المعبر هو الظن الفعلي الحاصل من ظاهر الكتاب وعلى المسند ان يثبت  
الاول واما ثانيا فاما لنا خط الظن المذكور من حيث انه كاشف ظن من جهة  
مفرقة بل على ظاهره ان هذا الظن وان كان غير معتبر بموضع لكنه جهة احالة عدم  
الظن

المرتبة في الظن بوجوده في ثابته ودعوى ان الظن الغير المعبر وجود  
لعدمه هم كما اذ ليس معنى عدم الاحتجاج به من عدم جواز الاخذ  
به لا انه وجوده كعدمه واما ثالثا فكان لو كان عدم الاحتجاج بالظن  
الظن الحاصل في احالة الحقيقة موجبا لا على ما هو من وجوده  
كعدمه فالواجب عند معارض الحقيقة المرجوحة مع المجاز الراجح ترجيح  
الحقيقة لاحالته وعدم الاحتجاج بالظن الحاصل من محله استعمال اذ  
لو كان ذلك الظن معتبرا لتعين الحمل على المجاز على ان المسم حكما  
ما توقف كيف وان سكتة العمل باحالة الحقيقة مل من باب  
التباعد او من باب الكشف عن الواقع فذ طال الشجر منها فكيف يحكم  
بغيره كونه الظن الحاصل على خلاف الحقيقة غير معتبرا حاله الحقيقة و  
وعلى هذا يلزم انه لا يكون موضع يتوقف احدا لانه الظن الحاصل  
على خلاف انه كان معتبرا فهو المنبع والافعال على احالة الحقيقة  
به لكن الحق صادر من هذه الخدشات اما الخدشة على الاجماع بان منعه لا جهة  
ولا يفرده بغيره واما كونه ظنا فلا يقدح به كون العرض افادته النفع



سخا لا الوجهين الآخرين واما فادانته على الوجه ان في تلك المراد  
 ما لكتاب وظاهره موطاره الطبع النوعي مدلوله الذي يكون الخطا  
 ظاهرا فيه لوضعه وطبعه وان كان ذلك المدلول موهوما من جهة الالوه  
 التي رتبته ولذا يمكن ان يقع مما افادت اشارة على ظاهره من ذلك  
 المدلول انها مخالفة لظاهر الكتاب وكذا اذا ثبت بتفسير الامام ارادة  
 خلاف ظاهر الكتاب فيقال انه ظاهره ليس مراد او دكتور اطلاق الظاهر  
 على مدلول حاق الخطاب وان قطع بعدم ارادته من دليل منفصل و  
 راي حيلان المراد من ظاهر كل كلام ما يظم منه مع قطع النظر عن الامور  
 المنقطعة عنه واما فادانته على الوجه ان في تلك الاشارة الغير  
 المعبرة لا تطلع لمراعاة الدليل الا ان تكون الدلالة الدالة على حجة ذلك  
 الدليل بجارية ولو باطلا فها في صورة مزاجية تلك الاشارة له

واما احالة عدم التوبة في جارية حتى في صورة الظن بوجودها من  
 عدم اعتناء ذلك الظن وسائر العقلاء واصل كل ان على ذلك مثلا  
 اذا اخرج بعد موتها من قبل سبده انه قال اكرم الظاهر ثم جاز رجل الموتى  
 بعدم اعتبار الظن الحاصل قوله ولو عموما وقال انه الموتى في عن اكرام زيد العالم  
 قبل نثر العقلاء واصل الناس يذنبونه الا على العمل باليوم الاول ولو توقف  
 البعد في اكرام زيد فلم يكرمه بناء على الاصل قبل نثر العقلاء بدون الموتى  
 على معاقبة ذلك على نثر اكرام زيد واما تعارض الحقيقة المرحومة مع المجاز  
 اراجع اليه حكم المس فيها بالتوقف فليت من قبل ما نحن فيه وبلهنا فرق  
 في التفتون فيها ايضا بالتوقف بيان الفرق ان الشك في التوبة قد يكون  
 في وجودها وقد يكون في رتبة امر موجود عينة يكون مع الكلام ما يحتمل  
 ان يكون المنكسر قد انحل عليه في ارادة خلاف الحقيقة مثلا سواء كان  
 من قبل اللفظ كما ان الشك في الجمل والجملة الواجب بعد العام اراجع  
 الى بعض اوارده او من قبل نثر اللفظ كالشك في المجاز المشور ورواها  
 عقب الحرف فاذا كان الشك في وجودها او النفي اليه المعبر فيحكم بها على  
 نظر الى انه لا وجود التوبة بسوق بالعدم فيحكم به حتى يحل القطع او الظن



المعبر بخلافه واما اذا كان اللفظ في التورية في اكمال المتكلم على الوجود  
مع الكلام لفظا كان اذ يوزن فلا يحكم بالحقيقة لان حاله عدم التورية في حيز  
لان اللفظ ليس محدث ذات التورية بل هو في انقضاء الذات الموجودة  
بالتورية ومن المحم ان حصة التورية ليست شيئا يحدث لذاته لا بعد  
عدمها ثم واما حل ان يشار العقل والادراك في اشكال ذلك في  
التوقف والمحكم في صياغة اللفظ موبنا لاهم اذا عرفت هذا فنقول ان  
اللفظ الظن فيما نحن فيه متعلق بوجود التورية واما الرجوع والعلة في  
المجاز المسموع من قبل اللفظ في التورية الامر الموجود في مجاز المحل  
فيما نحن فيه دون المجاز المسموع في سائر احوال ما نحن فيه والمجاز المسموع  
واما لها وموان الخطاب فيما نحن فيه فمردو حل ان مجزوعا عن العارفة  
المستوعب العارفة وعن الامر القابل لها لكن جعل الظن المسمى لاسم  
الخارج اكتنافه حين الصدور بتورية حادثة واما الخطاب الممثل في لفظ له  
حقيقة مرجوحه ومجاز راجح لوعلى لفظ اكتنافه في ذلك الكلام ما يقبل ان  
يكون حارفا له كمن حقيقة فليس مكانا فيه بل العلم موافقا للقولين بالتوقف  
وعدم العمل بالحقيقة مع عدم على خلافها فكيف مع الظن واما حل في الكلام  
في هذا المقام في الخطابات التي تطلق بانها لو انبت كما هي لان اللفظ في بيان  
لغيره

الاشارة الى ان اللفظ صفة التورية اي علم حارفا لاهم ان لا يكون  
في ذلك اللفظ اشارة الى بعد التورية المتكلم والادراك

لغيره واما معانيها الظاهرة فيها وعبارة اخرى ما كان في نظرنا محورا ونما  
ما يجعل ان يكون حارفا له عن ظاهره بحيث لو اتى مثله من متكلم حارفا  
الاشارة بحمله على المعنى الظاهر لكن خطابا بغير وجود تورية معلومة  
التورية حين صدوره لانه في الخطابات التي علم اقترانها بما يصلح ان يكون  
حارفا لظواهر من امور خارجة عن الظاهر والظن ان هذا هو محل الرابع المسموع  
في احواله الحقيقية هل هي من باب التعداد من باب الكشف عن الواقع  
وشكوا له بالمجاز المسموع والغير الواقع بعد العام الرابع لا يفتي افراده  
والخاص الواقع عقب العوارض المتعددة دون ما نحن فيه قال بعض  
العلماء ان كل ما على ارادة في الحقيقة يوقف بل اذا كان الموارد في الحقيقة  
لظواهر معارضة لصدور الخطاب متحققة حالية يتباحث في تحوير اكمال  
المتكلم عليه واما اذا لم يكن كذا لم يجعل على الحقيقة اجماعا وهذا  
يجعلون بالحقيقة في الظواهر التي يشار بها اوله في رتبة حجة موجهة لظن  
ارادة خلافات الظن من الظواهر التي قد عرفت انها في اول هذا المقام  
ان الخطابات المكتشفة حين الصدور بما يصلح ان يكون حارفا عن ظواهر  
خارجة من قول الكلام واصله في اقسام المجلدات وكلمات في الظواهر







من صاحب كنه من ان يدل في اجزائها على لعل الاكز لا يوجب حصول  
 ذهاب الاكز على خلاف اجزائها بل في اجزائها الصحيح المخالف للبحر  
 والمدون وان يتفكر في اقسام النقول ووجوب الامارات في  
 المعبرة نظرا الى انه الذي يجعل في اجزائها مخالفة المسمي  
 المسمى بين القدر لا يجعل من مخالفة امارته في كانه القوة التي  
 يجعل للضعف من اعتقاده هذا المسمى لا يجعل من اعتقاده بغيره  
 ولكن المقام بخلافه فاما لان الواجب في عموم حجية اماره  
 وضعها او معصية من بقية الدليل على حجةها فتدبر الدليل  
 على حجة شئ محمول في ما اذا ورد في مقابلة دليل معتبر في احتمال  
 احكام الناصر وقد يدل على حجة في اذالم يرد في مقابلة الدليل  
 القابل في كانه ان اتحاد عند المحقق على ما ينظم منه كما وقد يدل  
 على حجة في كونه من جهة العموم والخصوص المذكورين ومن كنهات  
 الاخر مثل شموله لعمدة وجود الامارة الكذائية امير المعبر  
 على الخلاف او اختصاصه بغيره في كونه فالتبع في جميع الجوانب هو  
 الدليل الدال على حجة ذلك الدليل مدانا له وجميع الظاهر سوار  
 ولكن

وكيف كان فلا يصح الاصل المطلب وهو وجوب العمل بالنظر في المخالف للكتاب  
 وطرح ظاهر الكتاب بما اذا ثبت حجة الدليل المبتدئ لذلك الظن حتى  
 في صورة مخالفة ظاهر الكتاب - والدليل عليه هو انهما دليلان  
 قد ثبتت حجة كل منهما من ان في هذا الناصر لانه من الاخذ بالراجح  
 والمفروض انه مقتضى ظاهر الكتاب مرجوح ومردول تلك الامارة لما  
 المعارضه راجح لتعين الاخذ به وايضا لما ط في حجة ظهور الكتاب  
 احدا من على سبيل منع الحكم اما اعادة النظر بالمراد واما جريان احكامه  
 عدم الترتيب المعارضه عن النظم الظاهرة على ان في هذه المخفية بحيث  
 وكل الامور في المقام مستقود اما الاول فلما هو المورد من ان الظن على  
 الخلاف واما ان في لعدم جريان الاصل على وجود الدليل على خلاف  
 الظن رجع ان الترتيب على ارادة خلافه كانت موجودة عند المشايخ  
 بظاهر الكتاب مثلا اذا كان ظاهر قوله تعالى واعلم انكم ما داروا لكم  
 هو حلية جمع من سور النساء المذكورة سابقا في قوله تعالى حرمت  
 عليكم امهاتكم الحواشي ودر ثابته بالخصوص على تحريم سبغ احرام  
 النساء فذلكما شئت من ان المثل في هذه لم يرتب تدل على خروج



البعض المذكور من عموم الآية لاشتهار جميع المتكلمين في الاحكام فلما مضى للحكم  
بالنسبة الى ما مضى من اجاز من الامام عليه السلام بل هو حرام على الخلفاء  
بالآية ايعت فكان منه ما يخص الآية وهذا هو كاشف عندنا لم يكن هو  
ولا فرق فيما ذكرنا بين كون العمل باصله عدم الترتيب من باب التقييد او  
من باب الكشف عن الواقع وان ثبت ثبوت الدليل على هذه المسئلة  
بكونه من باب الكشف فنقول انه حجة على ذلك في مشروط ما عدا ذلك  
اما افادة الظن الشك في امر او ما الظن الذي مع عدم ثبوت كل حقيقة  
مرتبة على حد ذاته وكما هي في المقام مفقود كما مر ثم انه ما ذكرنا من كشف الدليل  
المعارض عن ارادة خلاف ظاهر الكذب من ان في ثبوت ثبوت نفي لهم  
في هذا الدليل او ما شئت منها انما هو ما اذا كان حكم خلاف الظن متعلقا  
باعتبار زبدي كما في التقييد والتحجج واما اذا لم يكن ذلك الحكم مربوطا بهم كما  
في النسب فلا داعي الى جعله كما شاع من قرينة محزنة لهم بل لا يجوز تقدير  
واما ان كانت الظن اى عمل على خلاف الكذب الموجب لغيره فمفهومه  
هو ما حاصل من الامارة الترتيب حجة بما هو الدليل السقي الدار  
على حجة الظن بعد الاستدلال في الحكمة او معطى على خلاف فتقول مفتوح  
الاصل عدم جواز العلم ولازم دلالة وجوب العلم بالكلية بناء على ما سبق  
من انه

من انه كلما لم يكن دليل على اعتبار اشارة على ما لازم العمل على الدليل  
المقابل لها لا التوقف نظر الى انه كلما لم يثبت الدليل على اعتبار تلك  
الامارة كذلك لم يثبت على اعتبار المقابل لها وان كان منه المقابل  
معتبر بالبنوع وعرفت ايضا احتمال كون الامر كذلك اجابا وكيف كان  
الفرق هنا هو ان مقتضى الاحتمال الاول هو عدم العمل بهذا الظن  
واما مقتضى العمل بالكلية او احتمال التوقف عند سبق الكلام فيه  
والله لا يدري من ملاحظة الدليل الدال على الحجة عموما او خصوصا او غير  
ذلك قد عرفت مرارا انه الاصل حرمه العمل بالظن الا ما اخرج الدليل اى من  
ادعاء الظن او القيد مع ثبوت المخرج لا بد من ملاحظة ما يخرج ولا يجوز  
التقدير منه الا مع وجود ما يدل على التقدير من جهة اخرى او الموارد التقدير  
ان ثبت الحجة من الظن التي لم يدل على اعتبارها بخصوص دليل هو ما دل  
على الدليل المسم بالبرهان الرابع وحاصله انه بعد استدلال باب العلم  
بالاحكام على ان مقتضى الظن الخاصة كذلك وعدم جواز الرجوع في كل  
منه المسائل المتقدمة بها ابان الى الاصول كابرارة وان حيا طرأ الى  
نحو من الاحتمال كما اتجه والتوقف من العلم بما يفيد الظن فتبين العمل



بالظهور لا يشك انه متفق مع الدليل وجوب العمل بالظن فما اذا حصل  
 في الوقائع التي لا يوجد فيها اصول ولا احتمالات المذكورة واما في  
 الوقائع التي يوجد فيها الظواهر المنطقية ان شبه الحجية بخصوص درجتها فلو  
 ان كان يتبادر من ذلك الدليل على اعتبارها بل متفق اوله حجة تلك  
 الظواهر هو العمل في تلك الوقائع بمقتضاها فانه قلت انه هذه الظواهر  
 وانه كانت معتبرة بخصوص لكن استفاضة الحكم منها لا يتم الا مع فهم الاصول  
 كما حاله عدم الفهم فيكون فرجه الاربعين الى العمل بها اصول قلت قد  
 اضطررت عليك الاصول المنطقية بالاصول العينية النول الدليل الرابع على عدم  
 التسوية بينهما في كل الوقائع من جهة لزوم المحذور من المخالفات المنطقية  
 الكبيرة او لزوم خروج السد بدو لا شك انه العمل بالاصول المنطقية من حيث  
 هي لا يستلزم محذورا وان عمل بها من اول الفقه الى اخره الا ان لا يكون  
 كون الفقه من اوله الى اخره ثابتا بالاجراء المتواترة او بغيرها من الظواهر  
 التي ثبتت حجتها كظواهر الكتاب فلا يلتفت في هذه الظنون الترتيب  
 اعتبارا بالدليل الرابع بل يتركب بمجرد الدلالة الناجية عن العمل بالظن  
 من الايات والاحكام مع انه لا يخرج واقعة من الوقائع عن ان يحتاج  
 في استفادة حكمها من ذلك الظواهر الى اعمال الاصول المنطقية والى حل  
 انه متفق

انه متفق الدليل السليم فوجبه الامارات المسكوكه التي يجب في الوقائع  
 من الظواهر عموما او من حيث لا يمكن فيها بتلك الامارات  
 الا في احوال ابرائه اذ لا يحاط المستند للمنطق او الاطرار لا في  
 الوقائع التي يوجد فيها ظواهر من الظواهر التي شبه الحجية بخصوص فظهر  
 من ذلك انه دل ظاهر الكتاب على حكم في واقعة وثبت من ذلك  
 الامارات ظن على خلافه فلازم عدم جواز طرح ظواهر الكتاب  
 والافاد وحالة عدم التوبة لكن متفق الحقيق الذي يظن بعد ان يل  
 والتبع في ظواهر الكتاب هو جواز العمل بالظنون التي حلت من الامارات  
 المتباينة لها نظر الى اننا نطعن اجمالا على وجه لا يشك في بارادة خلاف  
 الظلم في كبر من هذه الظواهر بل في كبرها بل قلنا يخلو ظاهرا لا يتطرق بغيره  
 عن ظاهرها والظنون الاخر ان شبه الحجية كالاجراء المتواترة وبعض  
 لا يتبع بوضع هذا العلم الاجمالي من جهة المخالفات المعلومة اجمالا فقلنا هذه  
 هذه الظنون ولا شبهة في عدم جواز احواله عدم التوبة من هذه القطع  
 الاجمالي فانه حوار والاشياء في مخالفة الظواهر وان كانت يلحق بغير المحذور  
 الا ان المخالفات المعلومة اجمالا ايضاً تلك المشابهة ايضاً فبقا الكثرة فلا يمكن احوالا



ويعبر على ذلك بـ من قبل المموات المحضة المجردة والمجردات فلا بد  
 من احراز من ما انما يحل يخص هذه المحالقات المعلومة اجمالاً بالظنون  
 المحيطة مما يجعلها محضات ومقتدات للمموات الكتابية والاطلاقية واما  
 من طرأ على مومات الكتابية اطلاقاً لا جعلاً من اجل ما علم الاجمال بوجود  
 التقييدات والتخففات الكثيرة والرجوع الى الاصول العلمية من ابراهه وانما  
 لكن طرأها والرجوع الى الاصول العلمية يخرج صحيح لنفس المخذور للمكان  
 يلزم من الرجوع اليها في الوقائع الخاصة عن المومات والاطلاقات من  
 اول الامر وجه زوارة كثره هذه الوقائع متعين التمسك بها على الاول  
 وهو العلم بالظنون المتعاقبة للظواهر وهو المظم وان شئت نقل ان بعد  
 ما ثبت بجو القطع وجو التقييدات والتخففات اجمالاً فيسقط ظهور الكتاب  
 عن نجية وتغير الوقائع التي حصل بها الظن على خلاف ظاهر الكتاب خالية  
 عن الظواهر لانه وجودها فيها بعد ورض اجمالاً لها كعدمها فيرض الامر الاخر  
 الى الرجوع الى الاصول العلمية كالرأية والاحتياط او الى الظن لكن الاول  
 مستلزم للمخذور وكثرة هذه الموارد متعين ان في هو المظم فظهر عدم الفرق  
 بين الظن في هذه الوقائع الخاصة عن ظهور الكتاب ابتداءً وبين الظن في هذه  
 الولاية

في الوقائع التي توجد فيها الظواهر لان هذه الوقائع ايضاً تغير بعد ملامعة العلم  
 الاجمال المذكور الموجب لسقوط الظواهر عن النجية خالية عن الظواهر المتغيرة  
 لاحكامها الا ان علمها يكون ثابتاً وبالعرض ولا يتغير بل يمكن ان يثبت  
 انه جميع الوقائع كذلك لا يخلو عن ظهور الكتابية بل هو من وليس فيها ما  
 يكون خالياً عن ظاهر من ظهور الكتابية في اول الامر لان عموم الكتابية  
 لمؤقتة عليها تقع بجل الاحكام مثلاً في بجل الاحكام المتساوية قوله  
 نقه او فربما المستور وكذا مطلوبه على العمل بها لزم ما يلزم من العمل كراته  
 والاحتياط من الاوقات والتميز فثبت من جميع ما ذكرنا وجوب العمل على  
 بالظنون المتعاقبة لظواهر الكتابية بعد عدم جواز طرحها والرجوع الى الظواهر  
 لكن لا يخفى انه ان ثبت من ذلك لزوم العمل لا يعلق الظن بل في كونه  
 مما بد من الملازمة وان لم يكن في انما يجد وثبوت العمل بالظن في كونه  
 فذلك الدائم النعيم اما لعدم كفاية التبيين او لعدم المرجح لبعض الظنون  
 على البعض الاخر او لوجود المرجح وعدم جواز التمسك به لكونه ظناً اعظم  
 القطع او الدائم الاقصر على البعض لكفايته ووجوب الاقصر في مخالفة  
 المتدق من القليل والكثير على القليل وهو الاقصر ببعضه فثبت ان الملازمة المتعين



حيث ان الامر به وريثه وبين العمل فهو المتحقق واما لوجود المرجح الظني في طرفة  
 وهو كانه نظرا الى دوران الامر بين المخدورين وجوب <sup>ربما</sup> كونه في نفس الظن في  
 المرجح وبالمجمل لا بد من ان امل تمام الكلام في محله ثم انه قد علم انه ما ذكرنا  
 ان مجرد ثبوت الدليل على جهة من الظن المطلقة في الجملة لا يوجب جواز  
 تخفيض الظن وانما ثبوت المحنة وتبينها به الا بان يرجح الامر بالافرة الى خلاف  
 الواقع من الظن او سقوطها عن الاعتبار في نحو الامر به وريثه بين العمل  
 بالظن وبين الرجوع الى اصول العمليته ومع عدم رجوع الامر بالافرة الى ذلك  
 لا يكون العمل عليه مع مخالفته ظاهرا ثبتا في اشارة القدر الذي يدل عليه  
 الدليل هو العمل بالظن في مقابل اصول العمليته يجب بغير الامر به وريثه  
 وبغيرها تنكلا ثبت هذه القدر ثبت جواز العمل بالظن والافرة خاتمة  
 المقام ان في ما اذا كان في مقابل ظاهر الكتاب ما يفيد الظن بنفسه  
 لكن احتمل الظن من الطرفين يجب حصاره ومصادره ظاهر الكتاب  
 احتياطي بين وبين لارجحان واحد ما على الامر وتحقيق الحق فيه ان الواقع  
 منها اربعة لانه الامارة المعنى لغة اما ان يكون من الامارة المعبرة  
 خصوصا او عموما وان يكون من الامارة المعبرة خصوصا او عموما في القدرين

الاولين لا ينبغي ان يدل في وجوبه الاخذ بظاهر الكتاب في طرح ما خالفه  
 وعيد الاجماع وبنار العقلاء واصل الدلائل في استفادة المطالب  
 من الظواهر المعبرة وفي القسم ان لا بد من ملاحظة المرجحات  
 الداخلية او الخارجية فقد تتوافق وقد تختلف والمراد بالمرجح  
 الداخلي هو ما يوجب ترجيح احد ما على الآخر لمحض عرضها على الموت  
 كما اذا كان احد ما عاماد الاخر خاصا او احد ما مطلق والاخر مقيدا  
 او احد ما ظاهرا في الوجوب والاخر سريها استجاب ثم الحكم بوجود  
 المرجح الداخلي في اشكال هذه لا ينافي كون المفروض ما اذا لم يكن في  
 احد الطرفين لان المراد عدم كون في احد الطرفين لمجرد ملاحظة  
 نفس الامارتين مع قطع النظر عن شيء اخر المراد بالمرجح الداخلي ما يوجب  
 ترجيح احد ما على الآخر في قطع النظر عما يوجب اعتقاد صحته او عدمها  
 وبالمرجح الذي يرجح ما يوجب اعتقاد احد ما صحته مثلا اذا ورد عام  
 وخاص مطلقا فقد يكون المجهول مع قطع النظر عن غلبة التخصيص  
 وبنار الموت عليه في اشكال المقام لا يكون له ظن باحد الطرفين ثم بعد  
 ملاحظة غلبة التخصيص في مثل من بين الكلامين اذا اقبل الى الموت



ينصرون تحصيل العام بانما يحصل الظن التحصيل ثم قد بدا مظهر المعاديات  
 الخارجية كاشتهار سخون احد ما يحصل له الظن برامع المتعدد ثم ان  
 ابيت الايمان ان المرجح الداخر لا يجمع فرض القدر فلا يفر في الطلب  
 ولا يوجب تغير في المذهب وامانة القسم الرابع وهو ما اذا كان الامارة  
 المحيطة الموجبة لا تصحح الظن من الطرفين من الظنون التي ثبتت  
 اجبا بالدليل العام الدال على حجة الظن في الجملة او معتمد على احد  
 فالتحقيق ان مقتضى العمل وجوب العمل بظاهر الكتاب وطرح تلك  
 الامارة نظرا الى ان القدر الذي يدل عليه الدليل هو عدم وجود العمل  
 بظواهر الكتاب وطرح الامارات المتعاقبة راسا للعلم بالاحتمالات  
 كبرية لظواهر الكتاب ووجودها بذلك جهات ساقطة من الاعتبار وتقتضي  
 ذلك لزوم العمل بتلك الامارات على وجه يدفع ذلك لا مطلقا ولا يخفى  
 انه يدفع ذلك بالعمل بالامارات المتعاقبة للظواهر المفيدة للظن اجماعا  
 لمعاني تلك الظواهر في مورد المناقشات موهومات فلا دليل على جوان  
 العمل بالامارة المتعاقبة التي لا تغيب الظن الشخص على خلاف ظواهر الكتاب  
 وبعبارة اخرى القدر الذي يدفع به الضرورة هو الاخذ بالظنون المتاحة من  
 الامارات في مقابل ظواهر الكتاب لا اخذ بمطلق تلك الامارة المتعاقبة

حتى لو لم تعد الظن اللهم الا ابدع الاجاح اليه اجماع في دفع الضرورة فلا  
 من الا على ما ينبغي لكن الذي لا يكون الخط ان المخالفات التي يكون بيان  
 حكمها بها كالتحصيل من التمسك زعم الامر على الاحتياج ما قل ان لا يحصل  
 الظن فيها في طرف الامارة المحيطة لظن الكتاب وبعبارة اخرى ان الغالب  
 مما اذا وجدت امارة محاللة لظن الكتاب مثل عموم ادراكه هو ان يحصل  
 الظن في جانب الامارة لا ان يحصل الظن من الطرفين والى ذلك هو ان  
 حجة تلك الظواهر انما هي بحجتها احالة عدم التمسك فيجوز وجود امارة من  
 الامارات التي لا تستلزم حجة في الحكم بالدليل الرابع على خلاف من تلك الظواهر  
 يحصل الظن بوجود القربة سواء جعل احالة عدم التمسك بغيره من  
 الظن الشخص اما لا يمكن ذلك بان لا يلبس من واحد الا عن فكر كلي وهو  
 من دليل مدانا الله وجميع الطلبة سواء اريد ان لا يستلزم العمل  
 باخبار الاحاد المحيطة لظواهر الكتاب كالمحصول هو لعمري انه والقدر لا يطلانه  
 من جهة ما تطورت بل توارثت من الروايات الدالة على وجوب طرح الاحاديث  
 للكتاب اما مع ما كان يدعيها او عند تعارضها مع الاحاديث او على وجوب ما ليس له  
 شأن من كماله كانه بعض هذا الاخر وهذه الروايات ما ارجع بعض العلماء  
 في تنزيل وتردد في تحصيل الكتاب بحال الواحد فقدم رجلا واحدا وقد



وقد اجاب كبر عن هذا باجوبة منها ما ذكره بعض شيوخنا المشاهير فقال  
 ان هذا محال وقولنا في بعض النسخ ان هذا محال مع ان الرد والتوضيح  
 بحمد الله ظاهر وهو انما يقول لانه انما هو في الغرض لفظ عموم الكتاب  
 محال له فان مخالفة له بدوثة عموم وثبوته باحالة الحقيقة والظهور وما  
 يبان بمقولة احالة عدم التوبة وهي في موضع يكون جرحه دالة على التحقير  
 ثم لانه لما قرئت او رآه عليها فلم يعلم مخالفة الحق للكتاب الهى وبه نظر لان  
 انما في رتبة الموت من مخالفة هو مخالفة المدلول ولذا لو قال الموت بعد  
 لا عمل في مخالفة جريد فاجريه من قبل الموت انه يجب اكرام العلماء وافراده  
 انه لا يجب اكرام اريد العالم فالظن ان الموت بدوثة البعد على نزل الحق الخاص  
 وبكلمة مع موافقة الكتاب ومخالفة في الموت هو موافقة الحق الذي يكون  
 الخطا في الامور وعبد الله وطاير فيه لوضع وطاعة ومخالفة كذلك ولا ينبغي ان  
 بين الحق الخاص وبين مدلول الكتاب العام كمال مخالفة وهو انما في جعل  
 الحق مختصا للكتاب فانه اذا لم يكن بينها مخالفة فلا داعي للاختصاص احداهما  
 بما خالفه انما جملة المستقلة الدالة على الحكم المخالف حكم العام في بعض افراده  
 انما يجعل قرينة للعام ومخالفة نفس والذاتية طائفة يكون فيها ان نقص  
 جميع الوجدات المعبرة فيه بل ويعتبر منها وحدها انما هو مثل وحدة الكلف و  
 المكلف

والكلف والذاتية طون ورودها في قبل حضور العمل فاذا فرض ان الموت  
 بطريق الحق المتعلق على ما هو مدلول تلك الاخبار فذلك في قوة انه يقتضيه  
 كقطع الكذب بل انما جرح بعض تلك الاخبار مثل ما ورد في صحيح مسلم  
 ويروى عن ابي عبد الله عليه السلام قال خطب اليه على الله عليه واله سلم  
 عن فقال ايها الناس ما جئكم بحجج يوافق كتاب الله فانما قلتم وما جئكم  
 بخالف كتاب الله فلم اقله ومثل ما دل على ان الحق المخالف لروح ذلك  
 فكيف يجعل كاشفا عن مراد الموت بلفظ العام العاد عنه واما ما ذكره  
 الجيب من ان الحق الخاص قرينة او دالة عليها انما يتبع اخبار الحق  
 وليس الكلام الاية فانه من محال هذه الاخبار انما يتبعها لا يتبع حجة  
 الحق الواحد في مقابل ظاهر الكتاب وبدعي انه هذه مخففة لعدم الدليل  
 الدال على حجة الاخبار لا حاد لو كان له عموم وحاصل الكلام من ان  
 اذا ورد في خاص قبل بعبارة يكون قرينة وبينا للعام الكتاب ام لا  
 فليست ان يقول انه لا يتبع فلا يكون قرينة وبينا في محضه وسيدك بعد  
 الاخبار على نفي الاعتبار عنها بعدم صدق المخالفة نظر الى ان  
 هي من بيان قرينة لا مخالفة معاداة او در فانه قرينة الحق في قوله



في مورد تلك الاخبار وعدم حذف المخالف عليه واللام يكن قرينة ولا يفتقر  
بحكم هذه الاخبار فلو اثبت عدم دخوله في تلك الاخبار وعدم حذف  
المخالف عليه بكونه قرينة وبينا ان لازم الدور مع ان ما ذكره بوجوب عدم  
وجود مورد للاخبار نظر الى ان اخر المخالف لغير الكتاب انه لا يتحمل  
ما يفهم منه فلما نأخذ في حكمهم ٣ بطرحة انه مطلق الكذب فلا ينافي هذا  
الاتهام في وجوب طرح المخالف فيبقى اخر المخالف لغير الكتاب ولا يرب  
انه محوري في كل خبر مخالف لغير الكتاب - ما ذكره المحجب في اخرها من المخالف  
لعلم الكتاب - فتم ومنها ان المورد بالمخالفة في هذه الاخبار هو المخالف الثاني  
بان يكون الخبر مطلقا حكم الكتاب بالكلمة والتخصيص بان وفيه ادلا ان كل  
مخالف كذلك اي مطلقا حكم مخالفة كلمة وان كان بينهما عدم مطلق فان الحكم  
الوارد في افراد متعددة ان لو مطلق من حيث انه حكم واحد مطلق بتلك الكلمة  
فلما يخفى ان اخرها من مطلق له بهذا الخط كلمة فردية ان الحجة الجريئة تمانى  
ان لينة الكلمة وبالعكس ثباتها كذا وان لو مطلق من حيث الجملة لزم احكام  
متعددة بحسب تعدد الافراد وفيه ان المخالفة بموافقة الابهن الحكم الكتابي لا يتحقق  
بمفرد الابهن مطلق بل حكم اخر المخالف له فهو ايضا مطلق له بالكلمة وثانيا سلما  
عدم كون المخالف بين عام الكتاب واجر اخرها من مخالف تلك لكن ينشأ من العلم من  
الخالفة

من المخالفة في تلك الاخبار هو الالام كما عرفت سابقا من المثال العرفي والثاني  
انه لو تم هذا غايتها ونوع الكمال الوارد في تخصص عمومات الكتاب و  
وتفصيل اجزا الواحد وما مثل الحكم لا يستجيب من الالام الوارد مثلا بقرينة  
ورود خبر واحد صحيح في الاستجاب فلا كمال فيه بحاله ورا بعلو سنا كل كمال  
لكن فنقول ان اخر المخالف للكتاب مخالفا ثانيا بذا يجب بطلان حكمه الكلية  
قليل فلما ينافي هذا اتهام الشديد في الاخبار المذكورة ثم انه قول المحجب  
في اخرها بان التخصيص بان لا يخفى ما فيه فان كونه بيانا انما ثبت بعد حوار  
العلم والافهينها تناف ظاهرا واللام على جعله بيانا بعد الاستجابه على محل  
انه كونه بيانا لعلم الكتاب فرع امرين الاول وجوده ان في بين مدلولها  
ما يتبع جميع الوحدات المعبرة في ان قض فيها واللام بوجوبه على محل العلم  
على الخاص ومنه سطر في المحفقات المستقلة ان في ثبوت اخبارها من  
ويمكن استفادة هذا من اخبار الوحدات المستقلة في ان قض فاذا  
نفي ان ربح عن العلم عموميا او خصوصيا فهو في قوة انه يقول اجعله كالمخالف  
كذلك قاطع بان لم اقله كما ان معنى الاخبار بعكس لاسد وانك في انه لا يمكن  
جعل ما لم يبقه الحكم كاشفا وبيانا لما قاله او لا تمانى من تعدد افعال  
حقيقة او عرفت هذا فنقول انه ثبوت الالام الاول مطلقا به في الاخبار

والماليزه



واما ان في نحو محل الكلام بل بدو الحكم انه ثبوت الاراد الاول المحي بالمخالفة  
 ثبت عدم الاراد في بنسب الاخبار فكيف بدو بعد ذلك ان التحق  
 بيان نعم يمكن هذا فيما اذا ورد الخبر على وجه التعيين بان يكون مضمون ان  
 هذه الآية اريد به ما سوا العود القليلة فتم ومنها ان هذه الاخبار  
 لتعارضها بانفسها لا تنهض لتسحق العمل بالخبر المحقق الذي ثبت من عموم دلالة  
 حجة الخبر فان بعضها دال على تقديم الرض على الكتاب على الرض على ترتيب  
 العامة وبعضها دال على العكس وكذا بالنسبة الى بعض اخر من المرحيات  
 وفيه اولان هذا الاختلاف انما قايما ورد من تلك الاخبار في علم  
 التعارض ويكفي في الاشكال بعضها الآخر الذي دل على وجوب الطرح  
 في الاخبار المخالفة الغير المتعارضة وثانيا ان تعارضها في مرتبة الرض  
 على الكتاب لا ينافي الاشكال في اتفاقها على وجوب طرح الخبر المخالف  
 في وقت فان العلم ان من يرد تحقيل الكتاب بما خاير يرد له مطلقا لا  
 في وقت دون وقت نعم قد يقدم عام الكتاب على ابي الخاص كما سوره خارجة  
 اذ بعام يقدم على الخاص لكن هذا من حيث كونه كذا بالعلم لان بنهم  
 ان تعارض هذه الاخبار بوجوبها في العلم لا ينافي عليه بلها ومنها  
 انه المراد

ان المراد منها طرح الاخبار التي رواها العامة عن النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم وفيه اولان انه قد حمل ما ياباه صحيح كبر من تلك الاخبار  
 وثانيا انه يخص لظواهر من يرد دليل وبسبب اخر انه الخبر الذي  
 برويه العامة عن النبي صلى الله عليه واله اما ان يكون جمعا لشرائط  
 القول ام لا ان كان الاول فلا ريب انه وغيره من الخبر الجامع للشرائط  
 منها وبما في ثبوت حجةها من عموم دليل حجة الخبر فلا وجه للترجيح  
 وان كان ان في فلا شك انه طرح الخبر من حيث نقده لشرائط  
 القول لاس من جهة مخالفة الكتاب وهذا ستر له من ما يرويه العامة  
 او يريهم من النبي صلى الله عليه واله او غيره ص ومنها انه المراد بخطط  
 الكتاب الذي اراد طرجه الخبر المخالف له في هذه الاخبار هو ما يعلم من  
 المراد منه وبقائه على عمومها بالنسبة للصحيح والاشد الصحيح الواجب فيه  
 وفيه اولان انه مثل هذا في خطابات الكتاب نادرا جدا وعلى فرضه  
 نفي المخالفة لثلث هذا غير قطع فلا تنافي هذا لاهتمام الذي علم على  
 طرجه هذه الاخبار وثانيا مع ان هذا الخبر مستطوع الكذب فلا فائدة كبيرة

هذا الخبر



و ثانياً ان هذا يخص من غير دليل لانه الظاهر من الكتاب مدلوله الذي  
 يكون راجح الارادة من الوجه وطبعه فخصه بما حارفاً بمعنى الخارج  
 بخارج الدليل ومنها انه اخبار هذه الاخبار على المنع من العمل بخارج  
 المخالف لظاهر الكتاب اما يتم لو ثبت جواز تخص الكتاب بخارج الواحد  
 لانه الدليل على حجة هو ما يتبادر الى النظر فلا بد من تخص مدلولها  
 بخارج الخاص المخالف للعام الكتاب اذ لو ثبت ايضاً لدل على عدم اخبار  
 انفسها حيث انها مخالفة للعام لا يتبين ولم يجر الاستدلال بها في راساوية  
 او لا منع كون الدليل على حجة هو الواحد هو الكتاب لضعف دلالة آيات  
 كما حقق في محله وثانياً ما منع كون هذه الاخبار اجازاً احاداً بل هي متواترة  
 اجمالاً بل هي انما تنقطع بعد واحد لا بسبب من الامام عليه السلام وذلك  
 لكونها وثائق انها لا تدل على نفي اخبار انفسها ليقطع الاستدلال بهذه  
 نظراً لقول الحكم لكل كلام من عدم كاذب فتم ورايها انه المنصود بالانتماء  
 بها بطريق مختلف بانه يقال انه رفع اليد عن ظم الكتاب بخارج الواحد اما  
 ان يكون مجازاً اولاً انه كان جائزاً يجب رفع اليد عن الآيتين بهذه  
 الاخبار وهو المعلوم وان لم يكن مجازاً فهو العلم ايضاً ومنها انه اخبار  
 متعارضة

متعارضة باطل على جواز العمل بالواحد واجب عنه اولاً بان هذه  
 الاخبار اخص نظم فليقدم وفيه نظر اما اولاً فعلام ان المعارض بينهما وبين  
 حجة خبر الواحد عموم من وجه اذ لم تدل تلك الادلة على حجة جمع الا  
 بل على حجة بعضها كالعادل او غير العاصي واما ثانياً فعلام ان الواسع ان  
 النسبة عموم مطلق لكن فنقول لا يجوز تخص اذلة حجة خبر الواحد بهذه  
 الاخبار لان الدليل على حجة نفس هذه الاخبار هو اذلة حجة خبر الواحد  
 فلما يمكن ان تكون هي محضه ومخرجه لبعض احوال تلك العوالم لان  
 العام على ثبوت الحكم في بعض الافراد من العموم لا يجوز ان يكون فرقة  
 لعدم ارادة بعض اخر منه اذ لا يفور قبول الحكم في بيان خروج بعض  
 الافراد عن عموم كلامه على دخول بعض اخر فيه فخرج لذلك البعض لا  
 كاشفة عن التورية والتخص المنفصل الختفي على غير الحكم لان كنف دخول  
 البعض عن ثبوت التورية حال الحكم على عدم ارادة البعض الاخر ليس  
 باولى من كنف دخول هذا البعض الاخر بثبوت تورية حال الحكم على عدم  
 ارادة ذلك البعض لان دخول كلا البعدين انما بدلالة واحدة وظهور العام  
 في عموم خبره فاذا حكم العقل بعدم جواز اخبار هذا الظهور بالنسبة اليها فلا بد  
 من



فما جاز ان قلت فكلما لم يأت في التوقف لانه المتوقف عن عدم المرجح في جرح  
 فيرجح الا الاحل وهو يقتضي عدم جواز العمل بالجزء في مقابل ظاهر الكتاب لو  
 كان الجزاء حائفاً للمنع ايضاً قلت اولاً انه المحجوب كان هو المنع من جهة تقديم  
 هذه الاجزاء لكونها اخص وثانياً انه يمكن ان يقع ان المرجح منها موجود في  
 جانب الجواز لان الاراذل اذ ارباب من هو خروج هذه الاجزاء عن عموم ادلة  
 جهة الجواز الواحد وبين بقائها خروج جميع الاجزاء المخصصة عن العموم مخروج  
 هذه الاجزاء راد على انها بالنسبة الى الاجزاء المخصصة لعمومات الكتاب كالتفرد  
 بالنسبة الى الجواز لا شك ان الاقل او لا يخرج من الاكثر فيمكن في  
 الكتاب وجه النظر بناء على استدلال الجواز على جهة الاجزاء الاحاد باليات  
 التفران والكتان اما في ان في منها فلكان دلالة الادلة الدالة على  
 جهة الاجزاء الاحاد وعموماً على وجه العمل بهذه الاجزاء لو لم يخرج ان يكون  
 فريضة لو كانت من قسمة على خروج الاجزاء المخالفة لعظم الكتاب لكان هذا  
 بعينه مقولاً عليه بالايات المذكورة الدالة على جهة الاجزاء المخالفة منها  
 اظاه الكتاب ودل على ان الدليل على جهة الايات المذكورة ليس التمسك  
 بالدلالة على جهة ظهور الكتاب لا شك انه دلالة هذه العمومات على جهة الايات المذكورة

هذا هو الوجه في جرح هذه الاجزاء  
 في جرح هذه الاجزاء  
 في جرح هذه الاجزاء  
 في جرح هذه الاجزاء  
 في جرح هذه الاجزاء  
 في جرح هذه الاجزاء  
 في جرح هذه الاجزاء  
 في جرح هذه الاجزاء  
 في جرح هذه الاجزاء  
 في جرح هذه الاجزاء

وهي جهة الايات الظاهرة في العموم المعارضة بالاجزاء الاحاد الخاصة على نهج واحد  
 ودلالة واحدة فكيف ياخذ بالايات المذكورة وبطرح متفقاً على ظاهر كثيرة  
 تكون الايات بالنسبة اليها كالتفرد بالنسبة الى الجواز هو الوجه منها في الاخذ  
 ببعض مدلول العام اخر الايات وطرح بعض اخر اعترض من العمومات المعارضة بالاجزاء  
 الخاصة فهو الوجه في ما نحن فيه في الاخذ بهذا الجواز وطرح كبر من الاجزاء وهي  
 المخالفة لظواهر العمومات الكتاب واما في الاول منها فلكان ما ذكر من التعارض من  
 هذه الاجزاء وبين ادلة جهة الجواز الواحد من باب العموم المخصوص من وجه انما  
 لو كانت تلك الادلة بانفسها دالة على جهة جرح خصوص العادل او غير العادل بان يكون  
 الدليل على جهة الاجزاء هو اية الباء او اما اذا كانت دالة على جهة ظهور عموماً  
 ثم ثبت تخصها بالعادل او غير العادل من الادلة الخارجية فذلك في ان النسبة  
 بينهما وبين هذه الاجزاء عموم مطلق لا من وجه فان قلت انه تلك الادلة بعد  
 ما خصت من احوال خارج بخلاف العادل او غير العادل فترجح النسبة الى العموم من وجه  
 مثلاً اذا كان معقول الدليل انه يجب العمل بكل خبر ثم خص من احوال بخلاف العادل  
 من جهة ورود دليل خاص على حرية العمل بخلاف العادل فيصير ذلك الدليل العام  
 بقوة قوله العمل بكل خبر لا شك ان النسبة بين هذا القول وبين الاجزاء  
 ما نحن فيه التي حاصل معونها انه يحرم العمل بالخلاف للكتاب عموم من وجه



قلت منذ انعم فاسد فانه اذا ورد عام وورد خاصان شتان لذلك العام  
ويكون النسبة بينهما عموم من وجه كما اذا اخبرنا ان الولي قال اكرم العلماء وارجوا  
ايضا بانه قال لا تكرم الاصوليين وارجوا ايضا بانه قال لا تكرم علماء البصرة  
فما لازم في تخصيص العام بكلاهما حينئذ لا يجوز تخصيصه او لا باحد مما يرد  
النسبة بينه وبين الاخر الى العموم من وجه بان يقع انه المراد من العلماء  
في الجملة الاول بقرينة الجواز في موجب الاصوليين فكون النسبة بينه وبين الجواز  
ان لا عموم من وجه او يقع ان المراد من العلماء بقرينة الجواز ان لا موجب  
علماء البصرة فتكون النسبة بينه وبين الجواز في عموم من وجه وبعبارة اخرى  
لا بد من ملاحظة الفارق بين النسبة الى مدلول العلماء وبين ملاحظة الفارق  
او المراد منه بعد خروج بعض الاوارد منه واختصاصه ببعض افراد السرفه  
مما قاله اطلاق الموت والعلماء على ان اطلاقه في تقييد اطلاق  
اللفظية وازوم الترجيح لما ذكرناه من ان تخصيص العام باحد اخصين ثم ملاحظة  
النسبة بين العام والمخصص وبين اخص الاخر ليس اولا من العكس فلا بد لنا  
من رفع اليد عنها وابقاء العام على عموم وهو خلاف المطلوب واما من يخصه  
بها وهو المظم وانا نعلم بعد مزيد من قدره يعلم منها ان العام اذا خص لم يستعمل  
فليس فيه بعد عموم بقبل تخصيصه اخر متعلقا بمدلول هذا العام المخصص بان يكون

او بعد

او بعد ثانيا من العام المخصص بعض الباقي بل كل ما يرد من التخصيص راجعة  
الى اهل العام وليس في العام المخصص عموم ليوخذ النسبة بينه وبين شيء اخر  
بل لابد من اخذ النسبة بين الشيء وبين نفس العام وهذه المقدمة هي ان  
العموم لخصوص ما يوضحه لا لفظ من حيث مدلولها الحقيقية والمجازية  
مع قطع النظر عن المراد ثم يستكشف المراد اما بثبوت عدم القرينة العامة  
ولو بالاحتمال او بثبوت القرينة فلكل كلام بعدد من الحكم المدلول واحد واد  
واحد فاذا قال اكرم العلماء فمدلوله هو وجوب اكرام كل واحد منهم فلو  
عدم المعارف والمدلول اهل محكم بانه مدلول هو المراد وان وجد قرينة  
على ارادة تقييد مدلوله بقرينة على خروج محمول محكم بانه المراد ما سورت  
وعمد داخل في العام ثم لروض اطلاقه على قرينة اخرى فخرجت لعمركم  
بان المراد ما سواه ايضا لكن خروج مدلوله انا يخصه بالنسبة الى نفس  
العام الاول مثل خروج زيد لانه يخص العموم الاضحية اهل من العام  
الاول بعد خروج زيد منه بان يكون خروج زيد يخصه للعلماء وخروج  
محمود يخصه للعلماء غير زيد وكذا لو ورد يخصه خروج باجملة الكلامين  
من التخصيص فاحتمل هو العام الاول لا العموم الاضحية استفاد قبل ورود  
لما حوت من انه المراد كلام كل حكم واحد فكل ما يرد من التخصيص يتعلم



المخاطب على المحض كلف ذلك عن ان مراد الحكم او لا ما سور هذا الفرد لا  
 ان مراده بالعام المحض هو ما عدا هذا الفرد بان يقع كذا في فرد واحد  
 بعد ما ورد المخارج لزيد ان مراد الحكم او لا من العلم هو العلم بغير زيد  
 بنسبة ما دل على فردية مراده من العلم بغير زيد هو ما سور هذا الفرد بنسبة  
 المطلق اليه ثانيا اذا عرفت هذا فنقول اذا قال المولى اكرم العلماء ثم ورد  
 انه لا يجب الاكرام الاصول فيحكم المخاطب بان المراد من العلماء ما عدا الاصول ثم  
 اطلق على قوله لا تكرم علماء البهرة فلا يجوز اخذ النسبة بين دليل حرمة الاكرام  
 بعلماء البهرة ودليل وجوب الاكرام بغير الاصول الذي حكم بآرائه من لفظ العام  
 بعد الاطلاق على المحض الاول ويقع انه محمول من وجه لانه معنى العموم من وجه كون  
 لكل واحد يجب ان يراد به ما سور الاخر وقد عرفت لانه انما لا يمكن ان يقع  
 انه المراد بالعلماء بغير الاصول الذي اراد من لفظ العلماء بنسبة المحض الاخر  
 هو ما ورا البهريين بنسبة لانكم علماء البهرة بل على تقدير تخصيص الفرد  
 الاصول بغير البهريين فيقع انه اراد اولا العلماء بغير الاصول وبغير البهريين اراده  
 بغير البهريين هو العلماء لا العلماء بغير الاصول هذا كله على تقدير الاطلاق على  
 المحض ان يبعد الاول ما اذا اطلق على ما دونه كما فيمكن فيه ما لا  
 او صح فانه قلت ليس العام المحض ولو انفصل ظاهره في الباقى واليس اذا  
 وجد قرينة اخرى على اراده بعض هذا الباقى فيرد هذا العلم لاجل هذه  
 القرينة

القرينة فكون هذه القرينة بالنسبة الى ظهور اللفظ في الباقى كالقرينة  
 الباقية المفيدة لارادة الباقى بالنسبة الى ظهور اللفظ العام في العموم  
 قلت ظهور العام في الباقى بعد التخصيص بالمنفصل الدال على نفي الحكم  
 عما سواه انما هو نتيجة عدم تخصيص ثان لاجل العام الاول لا نتيجة  
 عدم تخصيص اول لهذا العام المحض لما عرفت من عدم صدور الارادة  
 وتدرجها بنظر ذلك كما اذا قال الحكم رأت اسد ثم علم من الخارج ان الاسد  
 بالاسد الرجل الشجاع فيحكم بان الظلم منه رؤية الرجل الشجاع ثم اذا وجد  
 قرينة منفصلة اخرى على رؤية الحيوان المقتس لا يجوز ان الظلم الذي  
 انخفض ارادته بعد القرينة الاولى فانه قلت ان ما ذكرت يجوز تخصيص  
 المنفصل فاذا قال المولى اكرم العلماء الطوال ثم علم من الخارج ارادة غير  
 الاصوليين فكون هذا يجوز ان يخص العلماء الطوال ويخص هذا  
 فلا بد من ملاحظة نسبة المعارض الى العلماء الطوال فاذا ارد  
 حكم متعلق بموضوع احصى علم من العلماء واعم من وجه من العلماء الطوال  
 فان ورد لانكم الاصوليين فلا لازم في تخصيص العلماء الطوال بهذا الكلام انما  
 ولا يباين مع ما علمه العاين من وجه مع انه يباين مع ما علمه العاين

الاول  
 انما هو العلم بغير زيد  
 انما هو العلم بغير زيد  
 انما هو العلم بغير زيد











[illegible]



ابا عبد الله عليه السلام عن اختلاف الحديثين برويه من يثق به ومن لا يثق به  
 قال اذا وردت عليكم حديث فوجدتم له شأنا من كتاب الله عز وجل او من  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والافالذرج اياه اوله به هذه جملة  
 ما وقف عليه من الاخبار في كتب الاخبار ثم انك قد درست سابقا ثبوت الدلائل  
 القطعية على عدم جواز رفع اليد عن الاخبار الا حاد المحفظة والمقدمة لطوار  
 الكتاب من اللغويات والاطلاقات بل رفع اليد عنها قريب مما رفع اليد  
 من اصل الخبر الواحد والاختصاص بالاصحاح على قبل من الادلة العينية الموجبة  
 للمخالفة القطعية في كثير من الموارد وهو لو بني على احالة البرادة او الخرج العظيم  
 لو بني على الاحتياط اذ قلنا يوجد خبر لا يكون مخالفا لمعوم انه اطلاقها على كل ما  
 قيل من ان اطلاقها في الباب ان الخبر مخالف لمعوم قوله تعالى لا تكلف الله شيئا  
 الا ما استهانا به الخ والادان على الكلف ليس مخالفا لمعوم هذه الابنة مفردة  
 ان وجود الدليل لا يوجب التحفظ في ادلة الاصل بل لكثرة ورود الاخبار  
 المحفظة في مقابل اللغويات الاجتهادية فنقول ان اريد الاستدلال بالخبر  
 المذكورة على عدم جواز العمل بالاخبار المخالفة للكتاب في المحفظة وشبهها  
 فلا يخفى انه هذه ظواهر الاستدلال بالظواهر في مقابل الدليل القطعي في صحة  
 وان كانت فعل انه هذه الاخبار انما تدل على وجوب طرح المخالفة للكتاب في

ظواهر

٥ - ظواهره ونحوه وانما المراد بالظن هو الظن المعمول به وهو الذي لا يطرأ  
 عليه ما يدفع ظنوره لا مطلقا له ظنوره في بادئ النظر وقد درست سابقا ان  
 مقتضى اجمال بوجود تحفيزات كثيرة وتبديلات كثيرة في اللغويات والاطلاقات  
 الكتابية فيكون عمومات تحفظة بالمحمل والاطلاقات تبديلات بالمحمل واما وجود  
 ما يقتضي بعدم تحفظة وتبديله فلو لم نعلمه فهو في غاية الغلظة مع انه ايضا يحتمل  
 وكيف كان فقد طرأ على جميع عمومات الكتاب في المحفظة منها بغير الاخبار  
 الا حاد ما يدفع ظنوره ونفسه عن اجراء احالة عدم المحفظة على التبديلات مع  
 انه احالة فيخرج عن كونها معمولا بها فلا يشهد بهذه الاخبار فيم فان قلت  
 فعلى هذا لا يقع مورد لهذه الاخبار لان النص من الكتاب في الخبرين  
 وان جماعيات يوجد في آيات الاحكام قلت اول ان مورد الاخبار  
 المخالفة لظاهر الكتاب في المعوم والاطلاق وثاني انه لا يجب ان يوجد  
 له مورد في كل زمان بل مورد هو الزمان الذي كان باب العلم مفتوحا  
 كرامة الاخبار الثائرة كما ارفعه البدر فيم وان اريد محض الكسكان بهذه  
 هذه الاخبار وطب النوصية لها فنقول التوجيهات المذكورة وان كل واحد من  
 الا ان احدثت في مقام التوجيه وان دليل خبر وجهته لان معنى التوجيه و  
 ان دليل هو مخالفة الظن لاجل محض الجمع بينه وبين القاطع واما ما ذكرنا



من الايراد عليها فدان العلم من اكرام بل كلها هو ان المجيب بها في مقام د  
 الاستدلال بها على المنع من تحصيل الكتاب بخلاف واحد حيث ان ظاهر ذلك  
 ولا ريب ان رد الاستدلال بالظواهر بالتوجيهات المخالفة للظواهر مستقيم  
 فلم يرد الاستدلال بها من جهة الدليل القطعي المقدم عليها فلا بأس بانزاعها  
 التوجيهات المخالفة للظواهر وان كان من جهة التوجيهات المذكورة سابقا  
 هو التوجيه ان في ومان اليه كبر من العقلاء والمناجح قدس سرهم ثم ان  
 الذي ثبت مما ذكرنا هو وجوب العمل بالاخبار المخالفة لهويات الكتاب  
 واطلاقها مع ما هو قريب منها في كراهة ارادة خلافه من اللفظ كبرية  
 الاشارة في الاصول واما الاخبار الاحاد المخالفة لغير ذلك من الظواهر  
 الكتابية فالانصاف انه لم يبدل دليل على اخرجها من عموم هذه الاخبار  
 لان القدر الذي رد عليه الدليل القطعي المذكور هو لزوم المحذور من علم العمل  
 بالاخبار المخففة والمقيدة لاجل العلم الاجمالي بنحوص كبر من لهويات  
 وتبديد كبر من المطلقات واللازم من هذا الا عدم جواز طرح الاخبار  
 المخففة والمقيدة واما بترك من الاخبار المخالفة للظواهر الا حرفلا يبدل على  
 العمل بها دليل اما على كون العمل بخلاف الواحد من باب الدليل القطعي الذي  
 على جهة الظن في الجملة فلا عرفت سابقا من ان القدر ان ثبت هو جهة الظن

في الجملة



في الجملة ووجوب العمل به في مقابل الاصول العلية اما لعدم وجود دليل معلوم  
 بحجة في ذلك المحذور اما مع وجوده وجودا با وري عدمه كما اذا كان من  
 ٥١ عمومات الكتاب التي تنقطع بوجود توجيهات كراهة غائية الكثرة في اكرام  
 ان لم نقل في كل ما اذ ح به العام من باب المنع من العمل الذي لا يجوز العمل  
 به فيجب الرجوع الى الاصول العلية لكنه لا يجوز لاجل المحذور في نفس  
 الرجوع الى الظن في الجملة ومنه ان الاخبار الواحد عام مع وجود دليل معلوم بحجة  
 لم يطرأ عليه ما يقطع عنها فلم يبدل ذلك الدليل القطعي مع وجوب العمل بالظن  
 مثلا لم يفتي تحت احالة حرمة العمل بالظن فليجوز الواحد المخالف للعلم الكتاب  
 الغير العمومي والاطلاق وشبهها داخل في مقتضى العمل المذكور ولا يخرج له  
 منه فان قلت يمكن اثبات حجة مثل هذا المحذور بوجه ذلك الاول تنوير الدليل  
 العقلي الذري على عدم جواز رفع اليد عن الاخبار المخففة والمقيدة على  
 وجه شمل هذا المحذور ان نقول اننا نقطع اجمالا بوجود مخالفات كراهة في  
 على غاية الكثرة لظواهر الكتاب بنحو ما علم فيسقط هذه الظواهر عن الحجة  
 للقطع بخلافه اكرام وعدم جريان الاصول اللفظية بها فيجب الرجوع الى الاصول  
 الاصول العلية واما الاخبار المعروفة لموارد هذه المخالفات والاول مستلزم



للموجود لكثرة الموارد فتبين ان في وجود المطلوب ان في وجوده بالاجماع المركب  
فان كل من قال بحجة الظن المطلق في مقابل ظاهر الكتاب لا يفرق بين المخصص  
والقييد وغيرهما ان لا يعدم المرجح بين الجزئين يعني الجزأين المختلفين لتمام الكتاب  
او اطلاقه وجزأين لظاهره فثبت كل ذلك فاسد اما الاول فلما  
لأنه ثبت العلم بالاجمال بخلافه ظاهر الكتاب كذا في الآية عموماته واطلاقه  
واما في ما من الطوارى فلا نسلم وجود العلم بالاجمال بخلافه في مقابل من الموارد  
فصل ما من انه يكون كذا او لا فلا داعي في رفع اليد عن ظهوره لانه اصله عند  
التفسير العارضة عن الظاهر في حال الجزاء فلا داعي الى الرجوع الى الاصول العلمية  
المستند للحذر ثم التوارد الى العمل بالجزء لا يسد الحان مثل ظهوره في  
الآية في الوجوب بظهور العموم وان اطلاق في جواز العمل بالجزء المختلف لم ثم ان  
من جميع ذلك يظهر الجواب عن ان في موارد عدم المرجح واربعة اقوى  
مفارق اشده وجود الدليل المعلوم بحجة متناه في مقابل الجزاء لا يسد  
حجة الابدان في باب العلم وعدم وجوده في الاجزاء المخصصة او القيدة  
حيث انها تنفي في مقابل الاصول العلمية سقوط العمومات والاطلاقات  
عن الحجة لمدح الاجمال لها من جهة التحصيل بالجملة والتقدير بها اما  
التمسك بها بجماع المركب في مثل هذا فلا ينبغي ان يصفى اليه مع انه محذور فيه  
بغلة

بغلة يادني تأمل اما بنا على الاجزاء او الاحاد من جهة ثبوت الدليل  
بالخصوص وان كان ذلك الدليل هو الادلة العامة فلا شك ان التمسك  
ببعضها وبين هذه الاجزاء اما عموم مطلق وهذه اخص او عموم من وجه  
وعلى التقديرين فلا وجه لتقديم تلك الادلة وان كان الدليل هو الاجمال  
وعمل العلية فلا يخفى ان القدر المسموع بحجة مع عدم معارضة ظاهر الكتاب  
او مع ظاهره معارضة ظاهره العمومي او الاطلاق او مثل ظهوره في  
الآية في الوجوب واما في غير ذلك فلم يثبت الاجماع ولا عمل العلية والتمسك  
بعمد المدعى والقول بان الجزاء الواحد لم يثبت بحجة في المقام كذلك لم يثبت  
حجة ظاهر الكتاب فيه ضعف في الغاية لان دليل حجة ظاهر الكتاب هو  
الدليل القطعي بحجة الاصول العلمية لم يثبت دليل واردها مع  
ثبوت الدليل على حجة الجزاء الواحد فلا سفر عن العمل بها اصول ولا يمكن  
التخصيص فيها بان يعم ان العمل باحالة عدم التمسك ثابت في مقام كذا  
واما يتطرق فيها التخصيص وهو موقوف على ورود الدليل الثابت بالدليته  
واضع من ذلك ان يقال ان العمل بظاهر الكتاب اما هو بعد اثبات  
ظهوره وهو موقوف على جريان احالة عدم التمسك في مع وجود الجزاء



وجه الصفح هو ان مع عدم ثبوت دلالة الدليل على حجة اخرى في مقابل ظاهر  
الكتاب البينة العموم والاطلاق لا وجه لمنع احالة عدم البينة ومن ثبوت  
الدليل العام للقطع مع وجود هذه الاخبار رتبة هي اخص او اعم من وجه الوجه  
لمنعها ايضا وانما ثبوت الدليل العام القطعي على وجه لا يقبل التخصيص بهذه  
الاخبار حتى يلزم طرحها المعارضة للقطع او مع ثبوت العام للنظر لكن مع وجود  
ما يرجح على هذه الاخبار فالمنع وجه الا ان الكلام فيه اذا منع نحن ايضا  
لزوم العمل بالبحر الواحد وطرح ظاهر الكتاب المقابل له اي ظاهر كان اذا  
وجد الدليل العام البينة القابل للتخصيص او المبرج على هذه الاخبار الخاصة  
لا صور خارجية فربما يقدم على الخاص ثم انما الاشكال الوارد من جهة  
هذه الاخبار انما يخص ظاهرا با اذا كان البحر مخالفا لظاهر الكتاب بالعموم  
او اطلاقه وشبهها او اما نظائر اخر بان يكون مدلول البحر المطابق هو ثبوت  
الحكم المخالف لظاهر الكتاب لكن يحكم بالتوسعة على تقديره من جهة المناقاة  
والمخالفة كما اذا دل الكتاب على تحليل ما رواه السناد المذكور ان في قوله تعالى  
صمد حوت عليكم امهانكم وذل خير مما تحريم المنزلة بها على الزانية وقد عرفت  
ان الحق التفصيل بين صورة المخالفة مع عموم الكتاب في اطلاقه وشبهها  
فيجب العمل بالبحر مع تامل في شبهها وبين صورة المخالفة لظاهر اخر فالحق  
وفافا

وفافا لا محل لعدم جواز العمل به بل بالبحر وانما اذا كانت البحرا بالامتنان  
على التوسعة والالتزام على المخالفة في الحكم كما اذا ورد خبران المراد من  
العام في الآية الثانية هو الافراد الثانية او ما سوا الافراد الثانية  
فالعلم ان هذه الاخبار لا تدل على طرح شبه لعدم صدق المخالفة فلو فرض  
عموم في دليل حجة البحر الواحد على فرض كونه من الظنون المخصوصة فهو  
سليم من افة هذه المعارضة واما لو قل بحجة البحر من باب دليل الانسداد  
فهل هم مثل هذه الاخبار ام لا لكن الكلام فيه في خارج عن هذا المقام  
اذا الكلام في هذا المقام انما كان في الاشكال الوارد من جهة الاخبار المذكورة  
وقد عرفت عدم اشكال من جهة في مثل هذا البحر فغير الامر الرابع انه لا فرق  
على ما اضناه من حجة الظن الكتابية بين كون مدلوله من المائل المرفوعة  
او من مسائل اصول النقة لانه من الظن الخاصة والظنون الخاصة حجة  
في الموضع والاصول على ما يتوهم اذ لم تؤخذ في مفهوم الظن الخاصة كونه  
حجة مطلقا اذ لا يمنع به الا الظن الذي ثبتت حجة به دليل خاص بحر الدليل  
العام الذي ثبت على حجة الظن في الجملة او علم على اختلاف في مدلوله  
مخصوص بحجة وعموما يقع ذلك الدليل في حجة خبر فان دل عليها مطلقا  
في الموضع والاصول يقع وان دل عليها في خصوص الموضع فكذلك وان دل



عليها بطريق العمل فلا بد من الافتراض على المتيقن بل لأن الدليل الذي سبق  
على حجة بطلان الفروع ولا حول فتذكر وقد برر ما شاع من أن الظن  
في المسائل الأصولية غير متبرهان أرادوا بها أصول الدين فله  
وجه في المحلة وإن أرادوا به أصول النعمة فإن أرادوا الظن الذي  
ثبت حجة بدليل لا يرد أو بالدليل الخاص الذي لم يشك في الفروع  
فهو وجه وإن أرادوا إطلاق الظن ثم بعد عموم الدليل الدال على حجة  
أخرى قبل أن الظن إن هذه المسئلة مع سلة حجة الكتاب قليلة  
أجدد بل عدمية الفائدة إذ لا نزاع في حجة القرآن بعد ورود النص  
في بانه أو موافقة بخلافه وجوب تقديم الخبر الموافق له إذا عارضه  
غيره ولم يكن للفرع آخر وبه أنه متعلق بالفرع لو بالاصول إلا  
وورد في بيانها أو بيان الحكم الموافق لها خبر أو أخبار كثيرة بل انفع  
الاجماع على أكثرها مع أن خطاب الاصول والفرع بل كلها مما يتعلق بالحكم فيها بأمر محله  
لا يمكن العمل بها إلا بعد أخذ تفصيلي من الاخبار كما لا يخفى أنها وما ذكره لا يخلو من نظر  
الاندس لا فرق على القول بخبر ظواهر الكتاب بين أقسام دلالة من الحقيقة والمجازية  
والمطابقة واضمينة والتأسيه والاشارة والإيماء والافتقار والمنطوق والمفهوم المتألف  
والموافق بالمحله كما يفهم من أمثال خطاب الكتاب الوعيز على العرف فهو حجة في الكتاب

وكذا

وكذا حكمها في توفيقهما على البعض وعدمه على الخلق الواقع بين الأصول حكم ظاهري  
الاجماع خامس في اختلاف الواقع في تفسير الحكم والمثابرة قولاً ورواية حجة  
فيه أنوالاً لم ينسبها إلا في غير معين منها أنه ما انفع معناه وظاهر لكل عارف للنعمة ومنها  
أنه ما كان محفوظاً مع النسخ ومنها أنه ما كان محفوظاً مع التخصيص ومنها أنه ما كان محفوظاً معهما  
ومنها أنه كان متضمناً لم ينسب إلا في غير معين منها أنه ما انفع معناه وظاهر لكل عارف للنعمة ومنها  
ومما العز اللعوب كاع جمع الجوين وعن شيخنا الطبرسي أنه ما انفع معناه وظاهر لكل عارف للنعمة ومنها  
أحد ما أن المراد بالحكم ما علم المراد بظواهر من غير فريضة يقتضي اليه والادلة له تداعيه  
لوضوحه بخلاف الله لا يعلم الناس شيئاً وكذا ذلك مما لا يحتاج معرفة المراد منه لا دليل  
الاجماع وأما الاجزاء فقد حكى عن الغير الصانع العباس أنه قال الصادق عليه السلام  
النسخ الثاني المعمول به والمنسوخ ما كان يعمل به ثم جاء ما نسخه والمثابرة على جامله  
وعنه أيضاً وفي رواية النسخ الثاني والمنسوخ ما كان يعمل به والحكم ما يعمل به والمثابرة به الدليل  
بعضها بعضه وعنه أيضاً عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام أن القرآن الحكم  
الذي يعمل به وكذا عن فخر بن محمد عن أبي عبد الله أنه قال الحكم فخر من  
وتعمل به وتدين وأما الميثاق فهو من يعمل به ولا يعمل به وحكم عن القول بالظن سبه عن بعض  
الفقهاء وإن في بعض الاخبار أن المنسوخات والمثابرات والمحكمات من النكاحات وحكم



عن الفاضل المحقق الشيخ حسين ابن شهاب الدين العاملي ان المفهوم من ذلك حاش  
هو ان المحكم لا يتناول غير ما يفهم منه مع بقاء حكمه على حاله والملف به باعداه ان يملك





